البورصجية
أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٧٢
الأحد
١ يناير ٢٠٢٣
٨ جمادي الثاني ١٤٤٤
الثمن ٣ جنيهات
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«المركزى» يعقد صفقة بين «الجنيه» واستثمارات الأجانب

«صندوق دعم الأسرة».. حصن أمان لمستقبل أبناء مصر

البورصة تخوض «تحدى الـ18 ألف نقطة» فى 2023

«الرابحون والخاسرون» من رفع سعر الفائدة 3 %

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

توقعات بتراجع الأسعار ٢٠٪..

الأسواق تنتظر «الفرج» مع «الإفراج الجمركى»

تنسيق كبير لتوفير السلع ومدخلات الإنتاج المحتجزة بالموانئ تنفيذًا لتوجيهات الرئيس

ريم ثروت

توقع التجار والصناع بدء حدوث انخفاضات متتالية فى الأسعار بعد الإفراجات الجمركية الأخيرة والتى تقدر بنحو ٥ مليارات دولار.

وأكد وزيرا التجارة والتموين للمنتجين والمستوردين للسلع الغذائية أن الحكومة ستضخ بالبنوك كميات كبيرة من الدولار تمهيدًا للإفراج عن رسائل السلع الغذائية كافة المحتجزة بالموانئ بعد التوجيهات الصارمة التى وجهها الرئيس عبدالفتاح السيسى لرئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين بضرورة الإفراج عن مستلزمات الإنتاج والخامات لتشغيل المصانع حتى لا تتوقف.

وقال الدكتور الشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك، إن كل مستلزمات رمضان الموجودة فى الجمارك سيتم الإفراج عنها الفترة المقبلة، مؤكدا أن السلع موجودة فى كل الأسواق. وأضاف خلال تصريحات له، أن التراكم فى السلع متحرك وليس ثابت فهناك بضائع تدخل البلد وأخرى للخارج.

وتوعدت مصلحة الجمارك المصرية باتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد المستوردين المتلاعبين فى قيمة فواتير الواردات الذين يتقدمون بفواتير ذات قيم متدنية غير حقيقية مثل الفواتير المقدمة أقل من ٢٠٠٠ دولار فى محاولة للهروب من القواعد الاستيرادية أو تقديم «نموذج ٤» الذى يتضمن تحويل قيمة الواردات للخارج من خلال البنوك فى مصر، بحيث يسددون قيمتها بالخارج من خلال استغلال أموال المصريين بالخارج على نحو يؤثر سلبًا فى الاقتصاد القومي، من خلال الإضرار بمعدلات التحويلات النقدية للمصريين بالخارج.

وقال الدكتور أحمد أبو اليزيد، عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية، إن القيادة السياسية تولى اهتماما كبيرا بملف الأمن الغذائى للمواطن المصري، وأضاف أنه رغم الأزمات العالمية إلا أن الأمن الغذائى فى مصر فى وضع آمن على عكس الدول الآخرى، مؤكدا أنه ما زال هناك إتاحة للسلع فى الأسواق.

وأضاف أن هناك تنسيقا كبيرا لتوفير السلع ومدخلات الإنتاج فى مصر، موضحا أنه عندما حدثت أزمة الدولار كانت هناك مشكلة عدم الإفراجات الجمركية، ووجه الرئيس السيسى بالتنسيق بين الجهات المعنية لمتابعة عمليات

أحمد أبو اليزيد

الإفراج الجمركي، وأوضح أنه تم الإفراج خلال الفترة الماضية عن كميات كبيرة من الأعلاف من الموانئ، مشيرا إلى أن ما تبقى من كميات فى الموانئ جارى التنسيق مع البنك المركزى للإفراج عنها، حيث تم الإفراج عن سلع بقطاع الأعلاف الزراعة بقيمة ٧٦٠ مليون دولار، موضحا أن مصر تستورد ١١ مليون طن ذرة صفراء فى العام، ونستورد مليون طن فول صويا سنويا.

وأشار «أبو اليزيد» إلى أن الدولة وفرت قروض ميسرة لدعم صغار المربيين لرفع كفاءة التربية، لافتا: «ما زال لدينا وفرة وإتاحة ولم نتعرض لأزمات، وأكد أن كم الاتاحة سيكون كبيرا فى الأسواق بعد عمليات الإفراج الجمركى سيكون المعرض أكثر وهو ما سينعكس على الأسعار بالانخفاض.

وطالب عماد قناوى، رئيس شعبة المستوردين بتجارية القاهرة، الحكومة بسرعة اتخاذ قرار للإفراج عن البضائع المكدسة بالموانئ، للحفاظ على استقرار الأسواق، والنهوض بالصناعة المحلية، وأضاف أن بعض المصانع توقفت بسبب نقص المادة الخام اللازمة ، وأخرى خفضت طاقتها الانتاجية، وتكافح للحفاظ على استمرار النشاط.

وقال متى بشاى، رئيس لجنة التجارة الداخلية بشعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية: "ننتظر ٤٨ ساعة مقبلة، لنرى كيف ستتعامل البنوك بعد اتفاق الحكومة مع

عماد قناوى

صندوق النقد الدولى و دخول الشريحة الأولى من القرض والبالغة نحو ٣٤٧ مليون دولار".

وقال السيد نواوى، نائب رئيس شعبة المستوردين بغرفة القاهرة التجارية إن شريحة صندوق النقد الدولى محدودة ، ولا تساعد على حل الأزمة الحالية، حيث إن قيمة البضائع المكدسة بالموانئ تتخطى حاجز ٦ مليارات دولار. وأوضح أن المشكلة ما زالت تكمن فى توافر الدولار لدى البنوك، وهى مشكلة عالمية بسبب القيود التى وضعتها أمريكا ورفع أسعار الفائدة ٤ مرات خلال العام الجارى.

وطالب مصطفى المكاوى، رئيس شعبة المستوردين بتجارية كفر الشيخ، بسرعة العودة إلى مستندات التحصيل مع بداية العام الجديد، وترك تدبير الدولار للمستورد من موارده الذاتية، لرفع الضغوط عن العملة الصعبة.

وقال رئيس الوزراءالدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، إن إجراءات الإفراج عن البضائع الموجودة فى الموانئ إن الاجتماع يستهدف متابعة خطة الإفراج عن البضائع المتراكمة فى الموانئ المختلفة، وذلك بهدف الإسراع بتوافر السلع المختلفة فى الأسواق، مؤكدا وجود تنسيق ومتابعة مستمرة من الحكومة والقطاع المصرفى لهذا الملف، طبقا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن الأولوية فى الإفراج عن البضائع ستكون للسلع الغذائية،

متى بشاى

ومكونات التصنيع الغذائى، والأدوية، ومستلزمات الإنتاج، وسيتم الإعلان تباعا عن حجم البضائع التى سيتم الإفراج عنها.

وأكد أن الحكومة تعمل من خلال كافة أجهزتها من أجل العمل على توافر السلع المختلفة فى الأسواق، بهدف تحقيق توازن فى الأسعار، لتخفيف العبء عن المواطنين.

وقال على المصيلحى، وزير التموين والتجارة الداخلية، إنه يتم التنسيق مع اتحاد الصناعات والغرف التجارية بشأن عمليات الإفراج عن البضائع، وتم الاتفاق على الأولوية لكل ما يخص الصناعات الغذائية.

وأكد محمد السويدى، رئيس اتحاد الصناعات المصرية، أهمية الإسراع بالإفراج عن السلع المختلفة، خاصة المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج وكل ما يخص التصنيع الغذائى.

وقال علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، إنه يتم الترتيب حاليًا لمنافذ السلع المختلفة التى سيتم إنشاؤها فى مختلف المحافظات مع قرب شهر رمضان، بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة واتحاد الصناعات المصرية.

وقال محمد البهى عضو اتحاد الصناعات ورئيس لجنة الجمارك والضرائب، إن تكدس البضائع ومدخلات الإنتاج فى الموانيء أضاع على الدولة فرصة كبيرة فى الاستفادة منها فى تحصيل الضرائب.

محمد البهي

وأضاف أن القرار سيسهم فى خفض أسعار المنتجات بنسب متفاوتة، كما أن انخفاض معدلات الإفراج يزيد من الأعباء المالية على الشركات نتيجة دفع غرامات تأخير على السلع المطلوب توريدها خلال فترات محددة، إلى جانب تحملهم رسوم استغلال سلعهم لأراضى الموانئ.

وأكد أنه يجب وضع أولويتين على رأس خطة الحكومة، الأولى الإفراج الكامل عن السلع القابلة للتلف كالسلع الغذائية والأدوية، والإفراج عن السلع التى تم احتجازها أولاً.

وقال كمال الدسوقى، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، إن أسعار المنتجات ستنخفض بنسبة كبيرة عقب الإنتهاء من عمليات الإفراج بالكامل، لأن أكبر المؤثرات فى أسعار السلع خلال الفترة الحالية سعر صرف الجنيه مقابل الدولار وتكدس البضائع فى الموانئ.

وذكر أنه يجب إعطاء الأولوية لمستلزمات الإنتاج والمواد الخام التى تدخل بشكل كبير فى إنتاج السلع التى يتم تصديرها، لأن ذلك سيضمن توافر سيولة دولارية لدى البنوك يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى فى الإفراج عن سلع ومنتجات أخرى.

بشرى سارة من «الرئيس السيسى»..

«صندوق دعم الأسرة».. حصن أمان لمستقبل أبناء مصر

وثيقة تأمين للدعم المادى فى مواجهة النفقات والتحديات الخاصة بالأحوال الشخصية

كتب رأفت كمال:

فى إطار الجهود التى تبذلها الدولة لحماية الأسرة المصرية والحفاظ عليها ومساعدتها على تجاوز الأزمات والمشكلات التى تحدث خصوصاً بعد وقوع الطلاق بين الأب والأم، تم الكشف عن إنشاء صندوق لرعاية الأسرة ووثيقة تأمين لدعمها ماديًا فى مواجهة النفقات والتحديات ذات الصلة بمسائل الأحوال الشخصية، حيث يتضمن قانون الأحوال الشخصية الجديد منح صلاحيات جديدة للقاضى للتعامل مع الحالات العاجلة من أجل دعم الأسرة، إلى جانب وضع نظام جديد يجمع منازعات كل أسرة أمام محكمة واحدة، فضلًا عن استحداث إجراءات للحد من الطلاق مع توفير المصادر التمويلية للصندوق ودعمه من قبل الدولة حفاظًا على الترابط الأسرى ومستقبل الأبناء.

ويقول المستشار عمر مروان وزير العدل أنهم حصلوا على موافقة الأزهر والأوقاف والإفتاء فيما يخص قانون الأحوال الشخصية الجديد، مشيراً إلى أن لجنة إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية انتهت فى الوقت الراهن من الأحكام الموضوعية لمشروع القانون ويتم مراجعتها قانونًا ومن جهة الصياغة، حيث شدد الرئيس السيسى أن تكون لغة القانون مبسطة أمام غير المختصين لسهولة فهمها، متوقعاً الانتهاء من مشروع القانون خلال شهر، وفى أعقابه بأسبوعين سيتم طرحه للحوار المجتمعى بغير مدة محددة حتى يأخذ حقه فى نقاش موسع مع كافة أطياف المجتمع بمختلف الشرائح والأعمال وكذا منظمات المجتمع المدنى مع اللجنة المختصة.

وأوضح وزير العدل أن أموال صندوق دعم الأسرة المصرية ستكون للأسرة المصرية وللحفاظ عليها أمام فى الأوضاع الطارئة التى تتعرض لها، أما فى الوضع الطبيعى فالعائل هو الاب وفى حال حدوث الطلاق يقف الصندوق للحفاظ على عدم اختلال أوضاع الأسرة المصرية، فمثلاً لو مصروفات مدارس وهناك أب عائل غير ملتزم الصندوق يدفع ثم يحصل من الاب، لافتاً

إلى أن الرسوم التى سيدفعها المقبلون على الزواج للمساهمة فى مصادر تمويل الصندوق ستكون زهيدة ولا تشكل عائقًا أمام أى مستوى اجتماعى وجار تحديد هذا المبلغ الآن من المختصين عند توثيق الزواج، موضحاً أن تبعية الصندوق لم تحسم بعد لكن الأقرب هى وزارة التضامن الاجتماعى لاعتبارها منوط بها ضمن الاختصاص بهذه الأمور.

وترى الدكتورة وفاء على الخبيرة الاقتصادية، إن توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسى بإنشاء صندوق لرعاية الأسرة شيء إيجابى يخدم السيدات المعيلات اللواتى يعانين من التكاليف الاقتصادية، فالصندوق يكفل لهؤلاء الأسر والسيدات احتياجاتهم، مؤكدة أن مبادرة انشاء صندوق لاحتياجات الاسرة المصرية من خلال الرئيس السيسى تعتبر أهم مبادرة رئاسية تعمل على حماية الأسرة وتنميتها، فالصندوق جاء فى توقيت نحن بحاجة الية نظرًا للغلاء والظروف الاقتصادية الصعبة التى نمر بها الآن، مشيرة إلى أن ممارسات الطلاق المتواجدة حاليًا بها حالة من التعسف تجاه المرأة فلا يوجد توثيق للطلاق أحيانًا وكذلك لا يوجد عمل للمرأة المطلقة فكل هذا يعرض الأسرة لمشاكل كثيرة.

وأشارت إلى أن الصندوق سوف يقوم بالتغلب على هذه التحديات من خلال تقديم الدعم للزوجة أو المطلقة وصغارها أو الوالدين اللذين صدر لهما حكم نهائى واجب النفاذ باستحقاق النفقة ولم ينفذ الحكم بسبب إعسار الزوج أو المحكوم عليه أو لأى سبب آخر يراه مجلس إدارة الصندوق، كما أن الصندوق لم يهضم حق الزوج أيضًا حيث أنه فى حالة تغير حال الزوج المستحق عليه النفقة يجوز له استرداد ما أداه من قبل للمرأة المطلقة وصغارها وفقًا لضوابط الاسترداد التى تحددها لائحة النظام الأساسى للصندوق التى تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويكون للصندوق طلب بيان الدخل الحقيقى للزوج أو المطلق من جهة عمله سواء أكان يعمل فى جهة حكومية أم غير حكومية شاملًا كافة ما يتقاضاه من حقوق مالية.

ويقول الدكتور خالد الشافعى الخبير الاقتصادي، أن صندوق الأسرة المصرية مفاجأة سارة فجرها الرئيس عبدالفتاح السيسى لصالح النشء الجديد من أطفال مصر الذين تضربهم عاصفة الطلاق حين يقع بين الأب والأم أو حتى الخلاف حين يحتد ويحكمه الغضب الذى يجعل كلا الزوجين متجاهلًا لمسئوليته فى الإنفاق على الأبناء ولكيلا يضيع هؤلاء الصغار، مشيراً إلى أن الصندوق يتكفل بدعم هؤلاء الصغار فى الأوقات الحرجة ويكون أول تأمين اجتماعى للأطفال فى مصر يبدأ منذ زواج الأبوين وينصّ عليه قانون الأحوال الشخصية الجديد وسيحصل هذا الصندوق على الدعم المالى من الزوجين والدولة معًا، حيث أن الزوجين سيكون عليهما سداد الرسوم لهذا الصندوق عند إقبالهما على الزواج وبالنسبة للدولة أكد الرئيس أنها لن تتأخر فى الدعم .

وأكد الدكتور مصطفى أبو زيد الخبير الاقتصادي، أن هذا الصندوق بحاجة لأن يتم تحديد أولويات الإنفاق فيه بحيث تكون الأولوية للإنفاق على السكن والصحة والتعليم والغذاء وألا يذهب أحد الأبوين على سبيل المثال ويطلب من الصندوق دعمًا مالًا لسفر أحد الأبناء، ودعا إلى إحكام الإشراف على هذا الصندوق تحقيقًا للشفافية التى عندما تتوفر للمواطنين ستكون مشجعة لترحيبهم بدعم هذا الصندوق عند الزواج بالمبلغ الذى سيتم تحديده فالمواطن عندما يرى أن الرسوم التى سددها عادت بالنفع على أبنائه فى الأوقات الحرجة سيدعم صندوق الأسرة بكل سرور وقناعة، لافتاً إلى أن الرسوم التى يسددها الزوجان عند تسجيل أطفالهما وقت ولادتهم يجب أن تذهب هذه الرسوم إلى صندوق الأسرة المصرية، موضحاً أن الصندوق سيوفر للطفل الأمان النفسى وسينعكس بالطبع عليه فى صورة صحة جيدة واستجابة للتعليم وإقبال على ممارسة أنشطة الحياة المختلفة دون تأثر بانفصال الأبوين .

ويرى هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادي، أن الرئيس السيسى منذ توليه مقاليد الحكم حرص على تأسيس عدد من الصناديق السيادية أبرزها صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى وصندوق استثمار وزارة الصحة وصندوق تحيا مصر وصندوق قناة السويس، مشيراً إلى ن الصناديق بمختلف أنواعها توجد فى العديد من دول العالم وتعد كيانات لها شخصية قانونية منفصلة وقدر من الاستقلالية المالية والتنظيمية وتكون تعاملاتها المالية خارج الموازنة العامة وتساهم فى تعظيم العائد وترشيد الإنفاق العام وخلق قدر من الشفافية فى إدارة المال العام إلى جانب حماية الموازنة العامة للدولة وتحويل الأرصدة والأصول المجمدة إلى فرص استثمارية متنوعة إضافة إلى تنشيط عملية التمويل فى الدولة، كما أن إنشاء الصناديق يساهم فى تعزيز الحوكمة المالية للدولة وضبط منظومة الإيرادات والمصروفات بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد العامة وتحسين جودة حياة المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم وهو ما استطاع أن يحققه صندوق التأمين الصحى الشامل من مساعدة المواطنين غير القادرين، وأوضح أن فلسفة الحكومة فى تكوين صناديق للهيئات والمؤسسات هو تحقيق مرونة اقتصادية وسط المتغيرات العالمية التى تتطلب سرعة فى الإجراءات والوصول لأعلى عائد بشكل سريع بعيد عن البيروقراطية.

بعد عام من التقلبات الحادة..

البورصة تخوض «تحدى الـ١٨ ألف نقطة» فى ٢٠٢٣

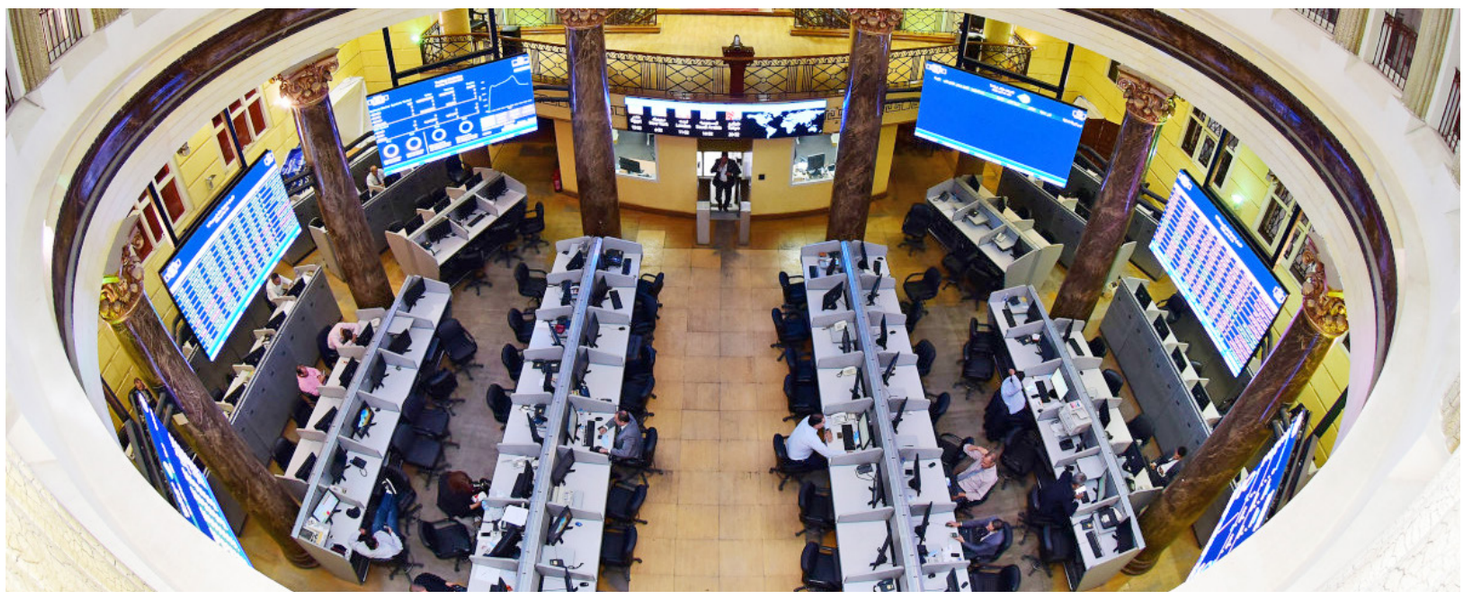

حسام عيد

كتبت- حنان محمد:

اتسمت تعاملات البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٢، بحالة من التقلبات الحادة، حيث تأثرت بالعديد من العوامل خاصة الأحداث العالمية على رأسها الحرب الروسية الأوكرانية التى تحكمت فى أداء الأسواق والبورصات الدولية لفترات طويلة من العام.

ولكن تعافى السوق بداية من مطلع شهر أغسطس تزامنا مع التغييرات فى قيادات سوق المال والتفاؤل الذى ساد بين أوساط المستثمرين لتبدأ البورصة رحلة التعافى والتى عوضت فيها كل خسائرها، بل تحولت الخسائر إلى مكاسب إقتربت من ٢٠٠ مليار جنيه ليلامس رأس المال السوقى للبورصة فى منتصف ديسمبر مستوى التريليون جنيه لأول مرة منذ أبريل ٢٠١٨.

وتوقع خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن يشهد المؤشر الرئيسى استكمالاً للاداء الإيجابى والصعود خلال العام المقبل مع استمرار إتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء وفتح المراكز المالية بالاسهم القيادية بالقرب من مستويات الدعم الرئيسية للمؤشرالثلاثينى.

وأوضحوا أن المؤشر الرئيسى يستهدف خلال العام الجديد مستوى المقاومة الرئيسى والهام جدا للمؤشر وهو ١٨٠٠٠ نقطة.

وقال حسام عيد مدير الاستثمار بشركة انترناشيونال لتداول الأوراق المالية، إنه بعد أن شهدت البورصة المصرية أداءا إيجابيًا خلال تعاملات الربع الأخير من العام الجارى بأكثر حيث صعد المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية بأكثر من ٥٠٪ مسجلاً قمة جديدة منذ أكثر من ثلاث سنوات ١٥٥٩٥ نقطة وارتفع أيضا راس المال السوقى باكثر من ٤٠٪.

ورأى أن هذا الأمر يؤكد استمرار الاتجاه الصاعد للبورصة المصرية وايضا استمرار الاداء الإيجابى والصعود لأغلب الاسهم القيادية.

وتوقع أن يشهد المؤشر الرئيسى استكمالا للاداء الإيجابى والصعود خلال العام المقبل مدعوماً باستقراره أعلى مستوى الدعم الرئيسى وهو ١٤٢٥٠ نقطة مع استمرار إتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء وفتح المراكز المالية بالاسهم القيادية بالقرب من مستويات الدعم الرئيسية للمؤشر.

وتوقع أن يستهدف المؤشر الرئيسى خلال العام الجديد مستوى المقاومة الرئيسى والهام جدا للمؤشر وهو ١٨٤٠٠ نقطة مدعوماً بعدة عوامل من أهمها :

أن القيم العادلة لأغلب الشركات القوية مالياً المقيدة بالبورصة المصرية مازالت أكبر بكثير من القيم السوقية لها، وأيضا استمرار إتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء وفتح المراكز المالية بالاسهم القيادية بالقرب من مستويات الدعم الرئيسية للمؤشر الرئيسى وذلك لنجاح الشركات الكبرى المقيدة بالبورصة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة جدا الأمر الذى سوف ينعكس إيجاباً على أداء المؤشر الرئيسي.

وأضاف أن استقرار اسعار الصرف واتباع سياسة نقدية مرنة وسعر صرف حر الأمر الذى سوف يترتب عليه مزيدا من الاستثمارات ورؤوس الأموال إلى الاستثمار بالبورصة المصرية، والبدء فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية الجديدة بالبورصة مما يترتب عليه أيضا المزيد من رؤوس الأموال المستثمرة واستمرار الاداء الإيجابى والصعود لجميع مؤشرات البورصة المصرية.

ورأى أن كل هذه العوامل الأمر تدفع المؤشر الرئيسى إلى استعادة مستويات المقاومة الرئيسية له وتحقيق مكاسب كبيرة واختبار مستوى المقاومة الرئيسى وهو ١٨٤٠٠ نقطة خلال تعاملات العام الجديد.

وقال محمد عبدالهادى مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية إن السوق المصرى فى تعاملاته السنوية خلال عام ٢٠٢٢ مع بداية تعاملات العام سجل المؤشر الرئيسى ١١٩٠٩ نقطة وتسجيله أدنى مستوى سعرى عند ٨٦٨٥ نقطة خلال جلسه يوم ٤ يونيو ثم سجل أعلى ارتفاع ١٥٥٩٥ نقطة يوم ١٥ ديسمبر وبالتالى فإن المؤشر حقق أعلى ارتفاع فى عام حدث فيه تعويم مرتين بالسنه أولهما فى شهر مارس مع انخفاض قيمه الجنيه ١٥٪ وفى شهر أكتوبر وحدثت فيها الحرب الروسيه الاوكرانيه وانخفاض سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع أسعار السلع مما ادى الى ارتفاع التضخم ٢١,٥٪ على المستوى الأساسى وارتفعت الفائده ٨٠٠ نقطه (١٠٠ ثم ٢٠٠ ثم ٢٠٠ ثم ٣٠٠) على التوالي.

ورأى أن العامل الأساسى فى صعود السوق هو انخفاض قيمه الجنيه المصرى امام سله العملات الأخرى فإرتفع المؤشر الرئيسى «ايجى اكس ٣٠ «خاصه فى أسهم الشركات الحكومية المقيده بالبورصة. وبالتالى أشار إلى إنه مع ثبات كافه العوامل فإن التوقعات تشير إلى عدم انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية وانخفاض قيمة الجنيه المصرى وبالتالى ارتفاع جاذبية الأسهم للإستحواذ والشراء خاصة إنها أصبحت ملاذ آمن فإنه من المتوقع ارتفاع الإستحواذات العربية على الأسهم.

وتوقع أن يكون عام ٢٠٢٣ هو عام البورصه خاصة ان الدوله لابد أن تقوم بتفعيل برنامج الطروحات التى أشار إليها السيد الرئيس بأنه مطلوب ما يقارب من ٤٠ مليار دولار على اربع سنوات مع تفعيل طرح بنك القاهره وطرح شركتى صافى والوطنية والتبادل بين بورصتى القاهره والسعوديه وبالتالى فإن المؤشر الثلاثينى قد يستهدف مستويات ١٨٠٠٠نقطه خلال العام المقبل.

إلغاء عمليات شراء الأسهم وتحويلها لشهادات إيداع دولية «شائعة»

نفت البورصة المصرية القيام بإلغاء عمليات شراء الأسهم وتحويلها لشهادات الإيداع الدولية.

وذكرت البورصة المصرية، أنه تم تداول صباح اليوم أخبار غير دقيقة حول إيقاف عمليات شراء الأسهم من البورصة المصرية وتحويلها لشهادات الإيداع الدولية المتداولة فى بورصة لندن.

وأوضحت البورصة، أنها لم تجر أى تعديلات على آليات التحويل وإصدار شهادات الإيداع الدولية.

وأكدت إدارة البورصة المصرية أن قرارات تجميد أو تفعيل برنامج إصدار شهادات الإيداع الدولية هو قرار أصيل للجمعيات العمومية غير العادية للشركات المطبقة لهذه الآلية لمساهميها، وعددها ١١ شركة قامت بتحويل جزء من أسهمها للتداول فى بورصات عالمية من خلال شهادات الإيداع الدولية.

وفى هذا السياق وافق اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لكل من شركتى الإسكندرية للزيوت المعدنية – أموك وشركة البويات والصناعات الكيماوية - باكين فى وقت سابق من الشهر الجارى على إنهاء برنامج شهادات الإيداع الدولية، ليكون إجمالى عدد الشركات التى لديها شهادات إيداع دولية بعد تجميد أموك وباكين ٩ شركات فقط.

«إيجيترانس» تؤجر أرض لإدارة النقل بفرع بورسعيد

قرر مجلس إدارة شركة المصرية لخدمات النقل (إيجيترانس)، تأجير أرض لإدراة النقل بفرع بورسعيد لمدة ٥ سنوات. وأوضحت الشركة، أن قيمة الإيجار تبلغ ١٠ آلاف جنيه شهرياً.

يشار إلى أن المصرية لخدمات النقل (إيجيترانس)، سجلت صافى ربح بلغ ٣٠,٨ مليون جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٠,٦٦ مليون جنيه أرباحاً خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر إلى ٢٩٢,٤١ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٢٠٠,٦٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة إلى ٣٨,٨٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر، مقابل ١٥,٢ مليون جنيه أرباح خلال نفس الفترة من العام الماضي.

Fyk Limited تستحوذ على ٢٤,٦٪ من رأسمال «النساجون»

قالت شركة هيرميس للوساطة فى الأوراق المالية، إن شركة «Fyk Limited»، استحوذت على ٢٤,٦١٪ من رأسمال شركة النساجون الشرقيون للسجاد.

وأوضحت الشركة، أن «Fyk Limited اشترت ١٦٣,٧٤ مليون سهم من النساجون الشرقيون بقيمة اجمالية للصفقة بلغت ١,٣٧٥ مليار جنيه بمتوسط سعر ٨,٤٠ جنيه للسهم.

وأشارت إلى أن نسبة حصص المجموعات المرتبطة بالمساهم هى ٥٦,٩٤٪.

يشار إلى أن النساجون الشرقيون للسجاد، حققت صافى ربح بلغ ٥٨٣,٧٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٩٦٠,٢٤ مليون جنيه أرباح خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وتراجعت أرباح مالكى الشركة الأم خلال الفترة إلى ٢٥٩,٧٢ مليون جنيه بنهاية سبتمبر، مقابل ٨٥٨,٧٣ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١.

جلسات تجريبية على نسخة جديدة من نظام التداول بالسوق

كتب- أحمد عبدالمنعم:

كشفت إدارة البورصة المصرية، عن عقد جلسات تجريبية على نسخة جديدة من نظام التداول بالسوق تشمل تعديلات عن نظيرتها المعمول بها الآن.

وأوضحت البورصة، أن هذه التعديلات تشمل حساب سعر الإقفال اللحظى «MVWAP»، لافتة إلى أنه لحساب سعر الإقفال اللحظى خلال جلسة التداول يشترط أن يكون الحد الأدنى لقيمة التنفيذات هو ٣٠٠ ألف جنيه للسوق الرئيسي، و١٥٠ ألف جنيه لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية خلال جلسة التداول، مشيرة إلى أن سعر الإقفال اللحظى سيكون هو المتوسط المتحرك لقيم العملية، العمليات المنفذة مرجحة بالكميات لآخر عملية/عمليات تحقق هذا الشرط بالجلسة.

وأشارت إلى أنه فى حالة عدم تحقيق شرط الحد الأدنى لقيمة التنفيذات خلال جلسة التداول يكون السعر المرجعى للورقة المالية هو سعر الإقفال اللحظي.

وأضافت البورصة، أنه بالنسبة لتعديلات سعر الإقفال اليومي، تمت إضافة شرط لكى يتم اعتماد السعر المحسوب خلال جلسة مزاد سعر الإقفال (Close Auction) كسعر إقفال يومى للورقة المالية، ويشار إليه بالشرط (±Y) وهو نسبة محددة لا يتخطاها سعر الإقفال اليومى Close price محسوبة من آخر سعر إقفال لحظى MVWAP.

ولفتت إلى أنه تبعًا لذلك يكون سعر الإقفال اليومى هو السعر المحسوب خلال جلسة مزاد سعر الإقفال بشرط عدم تخطى النسبة المحددة (±Y)، أو آخر سعر إقفال لحظى MVWAP محسوب خلال جلسة التداول، أو السعر المرجعى Reference Price للورقة المالية فى حالة عدم وجود سعر إقفال لحظي.

وأكدت البورصة المصرية ضرورة تواجد منفذ واحد فقط ممثلًا عن كل شركة خلال الجلسات التجريبية بقاعة التداول ويفضل أن يتواجد فى كل جلسة منفذ مختلف لكل جلسة لضمان استيعاب الجميع لهذه التعديلات.

وأوضحت البورصة، أن الجلسات ستكون يومى الأربعاء الموافق ٤ يناير ٢٠٢٣، والخميس الموافق ٥ يناير ٢٠٢٣، وذلك من الساعة الثالثة وحتى الساعة الرابعة والنصف بقاعة التداول بمقر البورصة.

«باكين» تناقش عرض «إيجل كيميكالز» للاستحواذ على أسهمها

قالت شركة البويات والصناعات الكيماوية – باكين، إنه جارى التسيق لعقد مجلس إدارة الشركة لمناقشة العرض المقدم من شركة إيجل كيميكالز لصناعة وتجارة الكيماويات.

وأوضحت الشركة، أن العرض يتضمن الاستحواذ على نسبة ٧٦٪ كحد أدنى وحتى ١٠٠٪ من أسهم رأسمال الشركة وذلك بسعر مبدئى ٢٩,٥٠ جنيه للسهم.

وأضافت ان العرض اشترط أن تقوم الشركة المتقدمة بالعرض بالبدء فى إجراءات الفحص النافى للجهالة على شركة باكين لتحديد سعر الشراء النهائي.

وحققت شركة البويات والصناعات الكيماوية – باكين، خسائر بلغت ٤٠٨,٢٥ ألف جنيه منذ بداية يوليو ٢٠٢١ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل أرباح بقيمة ٥٢,٧٥ مليون جنيه خلال العام المالى السابق له.

وارتفعت مبيعات الشركة المجمعة خلال العام المالى الماضى إلى ٨٦٠,٢٤ مليون جنيه، مقابل ٨٥٠,٠٩ مليون جنيه خلال العام المالى السابق له.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، تراجعت أرباح الشركة المستقلة خلال العام المالى الماضى إلى ٤٥,٤٦ ألف جنيه، مقابل ٣٩,٩٥ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى السابق له.

تحويل ٢,٥ مليون سهم من «القابضة المصرية الكويتية» للتداول بالدولار

قالت البورصة المصرية، إن لجنة القيد وافقت على تحويل ٢,٥١ مليون سهم من أسهم الشركة القابضة المصرية الكويتية، المملوكة لأجد المساهمين، ليكون التداول عليها بالدولار بدلًا من التداول عليها بالجنيه المصري.

وأوضحت البورصة، أنه بذلك يصبح عدد الأسهم المتاحة للتداول بالدولار بعد التعديل نحو ٧٦٤,٨ مليون سهم، وعدد الأسهم المتاحة للتداول بالجنيه نحو ٣٦٢,٠٧ مليون سهم.

وأضافت أنه سيتم تنفيذ التعديل بقواعد بيانات البورصة اعتبارًا من بداية جلسة غدًا الأربعاء.

يشار أن القابضة المصرية الكويتية، حققت صافى ربح بلغ ٣١٢,٠٩ مليون دولار خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ١٧٣,٠٩ مليون دولار أرباح خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت أرباح مالكى الشركة الأم خلال الفترة إلى ٢٠٧,٠٨ مليون دولار بنهاية سبتمبر، مقابل١٣٤,٧ مليون دولار خلال الفترة نفسها من ٢٠٢١.

كما ارتفعت أرباح الحقوق غير المسيطرة خلال تسعة الأشهر إلى ١٠٥,٠١ مليون دولار، مقابل ٣٨,٣٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال تسعة الأشهر إلى ٨٠٩,٨٧ مليون دولار، مقارنة بـ٥٤٤,١٤ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام المنصرم له.

الموافقة على إجراءات «راميدا» لزيادة رأس المال

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على نشر تقرير إفصاح شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات تشخيصية- راميدا بشأن زيادة رأس المال.

وأوضحت الرقابة المالية، أن تقرير الإفصاح يتضمن زيادة رأس المال المصدر من ٢٥٠ مليون جنيه إلى ٢٥٢,١١ مليون جنيه بزيادة ٢,١١ مليون جنيه.

وأضافت أن الزيادة عن طريق إصدار أسهم زيادة تخصص بالكامل لصالح نظام الإثابة والتحفيز على أن تمول نقداً من مدفوعات المستفيدين بالنظام.

وحققت شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية- راميدا، خلال ٢٠٢١، أرباحاً بلغت ١٨٠,٠٨ مليون جنيه خلال العام الماضي، مقابل أرباح بلغت ١١١,٥١ مليون جنيه فى ٢٠٢٠، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة إلى ١,٢٥ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢١، مقابل ٩٦٠,١٧ مليون جنيه إيرادات خلال العام السابق له.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، بلغت أرباح الشركة ١٨٢,٢ مليون جنيه خلال ٢٠٢١ مقابل أرباح بقيمة ١١٢,٩ مليون جنيه فى العام السابق له.

تراجع خسائر «راكتا» إلى ٤١,٥ مليون جنيه خلال ٥ أشهر

أظهرت المؤشرات المالية لشركة العامة لصناعة الورق – راكتا، تراجع خسائر الشركة خلال أول ٥ أشهر من العام المالى الجارى بنسبة ١٤,٤٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة، أنها حققت خسائر بلغت ٤١,٥ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٢، مقابل خسائر بقيمة ٤٨,٤٩ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق له.

يشار أن العامة لصناعة الورق – راكتا، سجلت خسائر بلغت ٣٠,٢١ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية أكتوبر الماضي، مقابل خسائر بقيمة ٤٢,٥ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة من العام المالى السابق له.

رفع الفائدة يحتاج تفعيل العقود الآجلة للدولار..

«المركزى» يعقد صفقة بين «الجنيه» واستثمارات الأجانب

كتبت- منال عمر:

قال مصرفيون إن قرار البنك المركزى برفع سعر الفائدة ٣٪ دفعة واحدة لن يكون كافى لوحده لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى الجنيه المصرى فى (أذون وسندات الخزانة) إلا بعد تفعيل العقود الآجلة التى تتعهد للمستثمر بتغطية مخاطر توافر السيولة الأجنبية وتقلب سعر العملة.

وفاجيء البنك المركزى السوق برفع أسعارالفائدة ٣٪ التى فاقت كل التوقعات خلال اجتماعها الأخير للجنة السياسة النقدية فى عام ٢٠٢٢ لتصبح ١٦,٢٥٪ على الإيداع و١٧,٢٥٪ على الإقراض لكبح جماح التضخم (وتيرة زيادة الأسعار).

وتسببت الأزمة الروسية الأوكرانية فى خروج استثمارات غير مباشرة من مصر بقيمة ٢٢ مليار دولار من بداية العام الجاري، وفقا لما قاله الدكتور مصطفى مدبولى رئيس وزراء مصر فى وقت سابق.

وأدى خروج هذه المليارات من الدولار إلى وجود ضغط كبير على الجنيه المصرى وهو ما أدى بعد ذلك إلى تراجع سعره مقابل الدولار وباقى العملات الأجنبية.

وقامت سياسة البنك المركزى خلال أخر ٦ سنوات قبل مارس الماضى (بداية الأزمة) على مداعبة مطامع المستثمرين الأجانب للاستثمار فى أدوات الدين المصرية من خلال وجود سعر فائدة مرتفع لجذب الدولار ولكن خروجها بشكل مفاجيء تسبب فى وجود ضغوط كبيرة على العملة وهنا يكمن مخاطرها ولذلك يطلق عليها (أموال ساخنة) لرسعة خروجها.

وقالت سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية، إن رفع سعر الفائدة ٣٪ لن يكون كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى أذون وسندات الخزانة إلا بعد وجود إتفاقية مثل تفعيل العقود الأجلة للدولار لضمانة المستثمرين والتعهد بدخولهم وخروجهم على سعر محدد للدولار بما يقلل من مخاوف مخاطر تذبذب سعر الجنيه.

وكان البنك المركزى أعلن رسميا يوم ٢٧ أكتوبر الماضى تزامنا مع إعلانه تحرير سعر العملة المتاحة سواء لتغطية المستوردين أو المستثمرين فى أدوات الدين بسبب أزمة نقص العملة وصعوبة تحديد سعر الدولار بشكل واضح لفترة زمنية محددة وفقا ما ذكره مسؤول الخزانة فى وقت سابق لـ«مصراوي".

وأوضحت الدماطى أن الاستثمارات الأجنبية فى أدوات الدين المصرية تساهم فى تغطية فجوة تمويلية للعملة وتقوى من سعر العملة المحلية أمام باقى العملات الآخرى لزيادة الطلب على شراء الجنيه مقابل بيع الدولار ولكن ارتفاع الفائدة فى أمريكا على الدولار قد يحد من سرعة دخولها مجددا فى الأسواق والناشئة ومنهم مصر.

ويبيع البنك المركزى بالنيابة عن وزارة المالية أذون وسندات خزانة بطريقة دورية كل أسبوع لجذب سيولة لتغطية المصروفات وهى أحد الأدوات المتاحة فى يد العديد من الدول بما فيهم أمريكا.

وبحسب الدماطى أن استمرار الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) فى نهج زيادة سعر الفائدة لتصل من ٤,٥٪ حاليا إلى ٥,٥٪ فى الربع الأول من العام القادم يعطيها ميزة تنافسية وقد يحد من شهية دخول المستثمرين الأجانب بسبب مخاطر تذبذب العملة المحلية مقابل قوة الدولار الذى يعد عملة أكبر اقتصاديات العالم وهى أمريكا.

وكان الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكي) أعلن فى آخر اجتماع له فى ٢٠٢٢ رفع أسعار الفائدة للمرة السابعة هذا العام، بنسبة زيادة ٠,٥٪ وهو ما جاء وفقا للتوقعات لتصبح أسعار الفائدة فى مستوى بين ٤,٢٥٪ و٤,٥٪ وهو أعلى مستوى فى ١٥ عاما لكبح جماح التضخم.

وقال عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة، إن سياسة رفع سعر الفائدة إلى ٣٪ مؤخرا لن تؤدى إلى استقطاب الاستثمار غير المباشر إلا بعد تفعيل آليات العقود الآجالة حتى يطمئن من المستثمر من قدرة البنك على تغطية مخاطر السيولة بالعملة الأجنبية كامل لسعر الصرف «سعر صرف مرن» أمام العملات الأجنبية عن عقود أدوات المشتقات المالية لمخاطر أسعار الصرف المرتبطة بالجنيه.

وسمح المركزى للبنوك بإتاحة هذه المشتقات للعملاء من الشركات عبر القيام بعمليات الصرف الآجلة (FX Forwards)، إلى جانب القيام بعمليات مبادلة أسعار الصرف (FX SWAPs)، والقيام بعمليات صرف آجلة غير قابلة للتسليم (Non-Deliverable Forwards) بهدف تأمين مخاطر تذبذب العملة للعملاء المستوردين.

ولكن البنوك أرجأت التعامل على العقود الآجلة التى تختص بتأمين مخاطر تقلب سعر الصرف عند خروجه من السوق المصري، وأوضح أن آى مستثمر أجنبى يقلقه قبل سعر الفائدة المرتفع أن يشترى جنيه بقيمة منخفضه مقابل بيع الدولار الذى فى حوزته ويخرج على جنيه قوى أثناء إعادة شراء الدولار مرة آخرى مما يعرضه لخسائر. وعلى سبيل المثال إذا باع مستثمر مليار دولار لبنك مقابل مقابل سعر جنيه ٢٤,٧٠ قرشا سيحصل على (٢٤,٧ مليار جنيه) لاستثمارها فى أذون خزانة لآجال محددة من ٣ شهور إلى سنة ولكن عند إنتهاء آجال الأذن ويرغب فى إعادة شراء المليار دولار مرة آخرى وأصبح سعر الجنيه على سبيل المثال (٢٣ جنيه) فبذلك سيخسر المستثمر ١,٧ مليار جنيه بسبب خروجه على جنيه أقوى مما دخل عليه ولذلك يرغب فى حصولة على طمانة قبل دخوله بحسب عضو مجلس الإدارة.

ورغم خروج مبالغ كبيرة من المستثمرين الأجانب من السوق المصرى دفعة احدة خلال العام الجاري، قامت جميع البنوك المصرى بتلبية الدولارات اللأزمة لهم وهو ما يعزز من الثقة فى القطاع المصرفى المصرى وسهولة عودتهم مجددا بعد حسم بعض الإجراءات لطمأنتهم.

وأضاف أن المستثمر الأجنبى فى أدوات الدين لايعمل بأمواله ولكن يقترض من البنوك الأمريكية بسعر فائدة ارتفع حاليا إلى ٤,٥٪ على الدولار مقال ٠,٥٪ فى وقت سابق لإعادة استثمارها فى الأسواق الناشئة وبينهم مصر بسعر فائدة مرتفع وهنا نسبة المخاطرة مرتفعة تتمثل فى عدم ضمان استقرار سعر الصرف من ناحية وارتفاع الفائدة على الدولار من ناحية آخرى.

وقال نائب رئيس المعاملات الدولية فى أحد البنوك الأجنبية إن رفع سعر الفائدة قد يكون محفزا على دخول مستثمرين أجانب تدريجيا للاستثمار فى أذون الخزانة حيث سيحصل على سعر فائدة يتجاوز ٢٠٪ قبل خصم الضرايبة.

مبادرة «رواد النيل» تتعاون مع مشروع «رواد ٢٠٣٠» لدعم الشركات الناشئة

وقعت مبادرة رواد النيل إحدى مبادرات البنك المركزى المصرى مذكرة تفاهم مع مشروع رواد ٢٠٣٠ التابع لوزارة التخطيط والتنمية والاقتصادية، لتعزيز التعاون المشترك فى مجالات تقديم الدعم الفنى والمساندة لرواد الأعمال والشركات الناشئة والابتكارية بما يحقق لها النمو والاستمرار بسوق العمل.

وبحسب بيان من المبادرة وقع على الاتفاقية الدكتورة هبه لبيب المدير التنفيذى لمبادرة رواد النيل، والدكتورة غادة خليل مدير مشروع رواد ٢٠٣٠، بحضور مسئولين من البنك المركزى ووزارة التخطيط ، وعدد من رواد الأعمال والشركات الناشئة على هامش جلسة عقدت أمس تحت عنوان» عيادات الأعمال .. الحلول والخدمات للشركات الناشئة ورواد الأعمال» تحت رعاية الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقالت الدكتورة غادة خليل مدير مشروع رواد ٢٠٣٠، إن مذكرة التفاهم تأتى فى إطار عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التى تم توقيعها اليوم مع العديد من الجهات لتقديم الخدمات والإستشارات لرواد الأعمال فى مختلف أنحاء الجمهورية، ومساعدة الشباب على تنفيذ مشروعاتهم وتطويرها وتأسيس مشروعات جديدة بدلا من انتظار الوظيفة.

وأضافت أن مشروع رواد ٢٠٣٠ يعمل على العديد من المحاور، لدعم الشباب ورواد الأعمال، أولها محور التعليم بالتعاون مع عدد من الجامعات، خلق أجيال من رواد الأعمال للمستقبل، بالإضافة لمحور حاضنات الأعمال، حيث تم إنشاء ١٠ حاضنات فى مجالات مختلفة، ومحور التوعية وتثقيف الشباب والنشء فى المدارس الحكومية على كيفية خلق أفكار للمشروعات فى المستقبل، ومحور دعم ومساندة ريادة الأعمال.

وأضافت أن عيادات الأعمال Rowad Clinics التى أنشأها مشروع ٢٠٣٠، تهدف إلى تقديم استشارات فى كل المجالات لرواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة والمتعثرين منهم، بهدف استكمال مشروعاتهم، وتقدم لهم دعما فنيا وتكنولوجيا وتقنيا والتأكيد على مدى جاهزيتها للحصول على التمويل والاستثمار، كما تقدم استشارات عامة ومالية وقانونية، للحفاظ على استدامتها مما يساهم فى دعم الاقتصاد المصرى بحسب خليل.

وقالت الدكتورة هبة لبيب المدير التنفيذى لمبادرة رواد النيل، إن مذكرة التفاهم يأتى فى إطار التعاون المستمر بين المبادرة ومشروع ٢٠٣٠، حيث سبق التعاون المشترك فى مشروع المصنع المصغر مبادرة رواد النيل والذى يرعاه مشروع ٢٠٣٠.

وأشارت إلى أن مذكرة التفاهم تهدف لتقديم خدمات لعيادات الأعمال Rowad Clinics التى يقوم بها المشروع، وستقوم المبادرة بتقديم خدمات استشارية للشركات الناشئة سواء من خلال مراكز خدمات تطوير الأعمال التابع للمبادرة أو إستشارات تقنية فى مختلف المجالات ودون تحمل المشروع لأية أعباء مالية.

وأضافت أن الهدف من مذكرة التفاهم هو مساعدة المشروعات الريادية على تحديد المشكلات التى تواجهها والتوصل إلى حلول من شأنها رفع كفاءة إنتاجيتها ومساعدتها على الاستمرار والنمو فى سوق العمل، وتوفير الخدمات الإرشادية والاستشارية المختلفة اللازمة لنمو المشروعات الناشئة والتى قد تعانى تحديات أو مشكلات فى أى من المجالات القانونية أو المالية أو التسويقية

وأوضحت لبيب أن مبادرة رواد النيل ستعمل أيضا على المشاركة فى نشر المعرفة والتثقيف لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات، وتوفير الاستشارات التقنية فى مجال الخدمات التكنولوجية المختلفة، دون تحمل أصحاب المشروعات أية أعباء مادية للحصول على خدمات الإرشاد والتوجيه أو الاستشارات، والمشاركة فى تقديم الدعم الفنى لرواد الأعمال ومساعدتها على التوسع والنمو والحصول على فرص بأسواق جديدة.

ويهدف مشروع رواد ٢٠٣٠ إلى تحفيز وإثراء ثقافة الابتكار وريادة الأعمال فى مصر وخلق منظومة متكاملة لتطبيق رؤية استراتيجية مصر ٢٠٣٠ الهادفة إلى أن يكون المجتمع المصرى بحلول عام ٢٠٣٠ مجتمعاً مبدعاً، ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف.

وتهدف مبادرة رواد النيل إلى تعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الابتكار وتوفير الدعم الفنى وبناء القدرات والتحول الرقمى وتقديم الخدمات الغير مالية، ودعم الشركات الناشئة وتنمية الشركات القائمة فى القطاعات الإستراتيجية، بالاضافة إلى تقديم محتوى تعليمى عالى الجودة حول ريادة الأعمال يكون وثيق الصلة ومتاحًا للمجتمع المصري.

«بنك مصر» يجدد شراكته الاستراتيجية مع «أليانز للتأمين» لمدة 5 سنوات

أعلنت مجموعة أليانز مصر، المتخصصة فى قطاع التأمين، عن تجديد شراكتها الاستراتيجية مع بنك مصر لمدة خمس سنوات مقبلة لتقديم التأمين البنكى على الحياة مع إدراج التأمين على الممتلكات، وذلك استمرارا للتعاون الممتد ٢٠ عامًا فى مجال التأمين على الحياة.

وبحسب بيان من الشركة، يهدف تجديد الشراكة إلى إتاحة تقديم خدمات تأمينية شاملة لعملاء بنك مصر.

وتستهدف الاتفاقية، وفقا للبيان، تدشين مجموعة متنوعة من منتجات التأمين، وتطوير آلية الخدمات التى توفرها الشركة لتلبية مختلف احتياجات عملاء البنك تحت سقف واحد، وذلك فى أكثر من ٣٥٠ فرعا من فروع بنك مصر المنتشرة فى كل أنحاء الجمهورية.

كما أن تجديد التعاون سيضاعف محفظة أعمال الشركة، ففى حين بلغ إجمالى الأقساط المكتتبة ٣,٦ مليار جنيه، ستعمل الشركة فى غضون السنوات الخمسة المقبلة على استهداف ٨ مليارات جنيه أقساط مكتتبة، بحسب الشركة.

وقال أيمن حجازي، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات أليانز بمصر: «قمنا من خلال تجديد الشراكة بتوسيع مجالات العمل مع بنك مصر تحت سقف واحد داخل فروع البنك ليشمل خدمات التأمين على الحياة والممتلكات، وذلك لضمان إجراءات مرنة وميسرة على العملاء تضمن لهم تجربة استثنائية، بما يساهم فى دعم القطاع المالى فى مصر، تماشياً مع جهود الدولة لتحقيق الشمول المالي».

وأضاف: «نتطلع فى أليانز لمواصلة النجاحات التى شهدناها على مدار العشرين عامًا الماضية فى مصر فى مجال التأمين على الحياة مع أحد أكبر البنوك العاملة فى القطاع المصرفى المصرى بما يسهم فى زيادة الحصة السوقية للشركة من خلال زيادة قاعدة عملائنا وضمان وصول حلولنا التأمينية إلى مختلف الشرائح عبر قنوات التوزيع المتنوعة فى جميع أنحاء الجمهورية من خلال نظام التأمين البنكي».

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن بنك مصر يسعى إلى تعميق تحالفاته بغرض توسيع نطاق خدماته المصرفية وغير المصرفية بهدف تلبية كافة احتياجات عملائه عبر خدمات ومنتجات مصممة خصيصًا لهم مع ضمان وصولها إليهم من خلال شبكة الفروع المنتشرة فى كل أنحاء الجمهورية والخدمات الإلكترونية المتميزة.

وأضاف أن هذا الأمر يدعم جهود تحقيق مبادرة الشمول المالى التى طرحها البنك المركزى المصرى عبر دمج ومشاركة المواطنين من مختلف الأعمار والفئات.

«التعمير والإسكان» يستكمل دعم مؤسسة «إبراهيم بدران» بمساهمات تتجاوز 7 ملايين جنيه

قام بنك التعمير والإسكان ومؤسسة إبراهيم بدران للأعمال الخيرية بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك لاستكمال مساهمات البنك فى دعم المؤسسة والمساهمة بإنشاء ٦ عيادات طبية لتقديم الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجاً وتقديم خدمة جديدة لهم عن طريق استخدام تكنولوجيا التواصل عن بعد، ويهدف هذا التعاون إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الطبية للقرى الريفية المدرجة ضمن المبادرة الرئاسية «حياه كريمة» على مستوى جميع محافظات الجمهورية، لتصل بذلك اجمالى مساهمات البنك لمؤسسة إبراهيم بدران إلى أكثر من ٧ ملايين جنيه.

تأتى هذه الخطوة تأكيداً على إيمان بنك التعمير والإسكان بدوره فى مجال المسئولية المجتمعية ورؤية مصر٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، فقد عزز البنك مجهوداته فى خدمة ودعم قطاع الرعاية الصحية، من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات الفعالة، ورعاية ودعم العديد من المستشفيات والمشاركة فى بروتوكولات تهدف إلى خلق تأثير إيجابى ومستدام على هذا القطاع الذى يعد من أهم الملفات التى تحتاج إلى الدعم لما له من أثر ملموس على المجتمع.

قام بتوقيع البروتوكول كل من حسن غانم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، وعلا اسماعيل رئيس مجلس امناء مؤسسة إبراهيم بدران للأعمال الخيرية.

يأتى توقيع هذا البروتوكول فى ظل التعاون المشترك بين بنك التعمير والإسكان ومؤسسة إبراهيم بدران منذ عام٢٠١٨، ويعد هذا التعاون هو الثانى بين البنك والمؤسسة بمساهمة تصل إلى ٦ مليون جنيه، وذلك عقب الانتهاء من بروتوكول التعاون الأول بشأن تمويل عيادة طبية متنقلة والذى بلغت قيمته ما يزيد عن مليون جنيه، لتصل إجمالى المساهمات إلى أكثر من ٧ مليون جنيه.

أعرب حسن غانم، عن اعتزازه بالتعاون مع مؤسسة إبراهيم بدران، والتى تعد واحدة من مؤسسات المجتمع المدنى الرائدة فى مجال الأعمال الخيرية، والتى تم إدراجها فى مبادرة حياه كريمة لما لها من دور إيجابى وفعال فى تحسين وتوفير رعاية طبية للفئات الأكثر احتياجاً فى التجمعات الريفية، مشيداً بالجهود المتواصلة التى تقوم بها المؤسسة لسد الفجوة بين الرعاية الصحية اللائقة والفئات المهمشة عن طريق التوسع والتنوع فى توفير الخدمات الطبية سواء من خلال قوافل وعيادات طبية متنقلة أو ثابتة، وذلك من أجل توفير الرعاية الصحية بجودة عالية لمن لا يستطيعون تحمل تكلفتها أو الوصول إليها فى جميع محافظات مصر.

وأكد غانم أن بنك التعمير والإسكان يولى اهتماماً كبيراً للمسؤولية المجتمعية ويسعى دائما لمساندة مختلف القطاعات الحيوية بالدولة، إيمانا منه بالدور الحيوى الذى تقوم به المؤسسات المالية والمصرفية فى مجال المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، حيث إن مشاركتها الفعالة مع مؤسسات المجتمع المدنى الغير الهادفة للربح لها نتائج فعالة لتقديم الدعم المجتمعى لأكبر عدد من المستفيدين.

المودعون أكبر المستفيدين والحكومة متضررة..

«الرابحون والخاسرون» من رفع سعر الفائدة ٣%

كتبت- منال عمر:

قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى رفع أسعارالفائدة ٣٪ خلال اجتماعها الأخير فى عام ٢٠٢٢ لتصبح ١٦,٢٥٪ على الإيداع و١٧,٢٥٪ على الإقراض بهدف كبح جماح التضخم (وتيرة زيادة الأسعار)، ويعد هذا الرفع هو الرابع من نوعه خلال عام حيث رفعت اللجنة أسعار الفائدة ١٪ فى مارس و٢٪ فى مايو و٢٪ فى أكتوبر الماضي.

وجاء رفع البنك المركزى تأكيداً على التزام المركزى بتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط، وبالتوازى مع اعلانه عن استهداف معدلات تضخم على مسار نزولي، تم تحديد معدلات التضخم المستهدفة خلال الفترة القادمة عند مستوى ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، ومستوى ٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

ورفع الفائدة – كأى قرار اقتصادى – له إيجابيات لدى بعض الأطراف المعنية بالقرار، وأيضا سلبيات لبعض الأطراف الأخرى.

وأكدت لجنة السياسة النقدية أن مسار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة وليس معدلات التضخم السائدة. وستستمر اللجنة فى السعى نحو تحقيق هدف استقرار الأسعار.

ونرصد فى هذا التقرير أبرز الرابحين والخاسرين من قرار البنك المركزى برفع أسعار الفائدة:

الرابحون

١-المودعون:

من المتوقع أن ينعكس رفع أسعار الفائدة على مودعى أموالهم فى البنك بشكل إيجابي، حيث من المفترض أن تتجه البنوك إلى زيادة الفائدة التى يحصل عليها هؤلاء بعد رفع الفائدة بالبنك المركزي، وبالتالى حصولهم على عائد أعلى.

ولكن الاستفادة ربما تكون محدودة، فمع زيادة معدلات التضخم خلال الشهور الأخيرة، قد يكون العائد الذى يحصل عليه المودعون بعد الزيادة ليس حقيقي، خاصة بعد تحرير سعر الصرف، حيث الفائدة فى هذه الفترة سالبة مقارنة بمعدل التضخم الأساسى والذى سجل الـ ٢١,٥٪، فى نوفمبر الماضي.

٢- المستثمرون فى أدوات الدين:

من المتوقع أن ترتفع أسعار العائد على أدوات الدين من أذون وسندات الخزانة، مع زيادة أسعار الفائدة، وبالتالى سيحدث انتعاشا فى الفائدة المباشرة التى سيحصل عليها المستثمرون فى هذه الأدوات.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء قال فى تصريحات سابقة إن الأزمة الروسية الأوكرانية أدت إلى خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة (الأموال الساخنة) من مصر بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار فى أدوات الدين الحكومية (أذون وسندات الخزانة) وهو نفس الذى حدث فى الأسواق الناشئة.

الخاسرون

١-أصحاب القروض الشخصية:

يعد أصحاب القروض الشخصية من البنوك أحد أبرز المتضررين من رفع الفائدة، خاصة أن هذا النوع من القروض هو عبارة عن قروض استهلاكية لا تدر عائدا ماليا على العميل، وبالتالى كلما كانت التكلفة أعلى كا للعميل.

كما قد يؤدى رفع سعر الفائدة على العملاء من الأفراد العزوف عن هذا النوع من القروض من أجل تمويل شراء السلع أو الحصول على الخدمات المختلفة، ولكن من ناحية آخرى تقييد القطاع الاستهلاكى يساهم فى السيطرة على الضغوط التضخمية الذى يعد أحد أهم مستهدفات المركزى وهى السيطرة على زيادة الأسعار وتحقيق الاستقرار.

٢-الحكومة:

تعد الحكومة من أبرز الخاسرين من رفع سعر الفائدة، حيث من المتوقع أن ينعكس سلبا على مستهدفات الحكومة لخفض عجز الموازنة إضافة لارتفاع فوائد الديون.

وكان الدكتور محمد معيط، وزير المالية، قال فى وقت سابق إن رفع البنك المركزى سعر الفائدة على الإقراض يتسبب فى زيادة تكلفة عجز الموازنة حيث كل زيادة ١٪ فى سعر الفائدة يكبد الموازنة العامة للدولة بين ٣٠ إلى ٣٢ مليار جنيه عبء دين بما يؤدى إلى زيادة تكلفة الفائدة فى الموازنة العامة الدولة، وبالتالى أثر على الدين وعجز الموازنة.

٣-المصنعون ومقدمو الخدمات:

المصنعون ومقدمو الخدمات أحد أبرز الفئات المتضررة من رفع سعر الفائدة، والذى قد يقيدهم خلال الفترة المقبلة على تنفيذ التوسعات أو المشروعات الجديدة التى يرغبون فى تنفيذها باعتبار الفائدة المرتفعة كان أحد أهم العوائق التى تحول دون ذلك.

ورفع الفائدة يقيد رغبة المستثمرين فى العودة مجددا للاقتراض بشكل قوى من أجل التوسعات والمشروعات الجديدة، وأيضا زيادة التكاليف التمويلية وهو ما ينعكس فى النهاية وبالتالى انعكاس ذلك على صافى أرباحهم ويقلل من خلق فرص العمل.

٤-العاطلون عن العمل:

مع تراجع معدلات الاقتراض المتوقع خلال الفترة المقبلة، بسبب رفع أسعار الفائدة على الإقراض سيتجه المستثمرون إلى إرجاء تنفيذ استثمارات جديدة سواء مشروعات جديدة أو توسعات للمشروعات القائمة، وهو ما يساهم مع الوقت، فى عدم توافر فرص عمل جديدة.

٥-مستثمرو البورصة :

من المتوقع أن ينعكس رفع أسعار الفائدة على أصحاب الأموال والخبرة فى مجال أسواق المال على تقليل الإقبال على البورصة المصرية، وتقليل ضخ استثمارات جديدة، مع اتجاه المستثمرين للاستثمارات ذات العائد الثابت فى البنوك.

٦-تجار الذهب والعقارات :

من المتوقع أن يتضرر قطاعى الذهب والعقارات من بعض الأموال التى قد تعود إلى البنوك مع زيادة أسعار الفائدة، بحثا عن عائد أكبر وآمن ودون مخاطرة فى الجهاز المصرفي.

بتكلفة استثمارية ٢,٩ مليار دولار..

«البنك الأهلى» ينتهى من ترتيب أكبر تمويل لمشروع بترولى بمصر

أعلن البنك الأهلى المصرى الانتهاء من ترتيب وتفعيل أكبر تمويل لمشروع لتكرير البترول يتم تنفيذه فى أسيوط بتكلفة استثمارية بلغت ٢,٩ مليار دولار لصالح شركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول (أنوبك)، إحدى شركات قطاع البترول لبناء وتشغيل مجمع التكسير الهيدروجينى للمازوت بأسيوط.

وبحسب بيان من البنك ، يستهدف المشروع توفير ما بين ٦٠ إلى ٦٥٪ من احتياجات الصعيد وجنوب الوادى من المنتجات البترولية ويأتى تدعيمًا لجهود وبرامج الدولة التنموية على أرض الصعيد وقطاع البترول.

وقال هشام عكاشه، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن البنك قام بدور المستشار المالى وبترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الائتمانية والجدوى الاقتصادية المرتفعة التى تؤدى لزيادة القيمة المضافة بالاقتصاد المصرى مدفوعا بحرصه المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى.

وأضاف أن حرص البنك على تمويل المشروعات الكبرى للمساهمة فى دعم توجهات وخطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل البترول، بما يساعد بشكل إيجابى فى دعم التنمية الاقتصادية للبلاد وتوطين الصناعة وتقليل الاستيراد، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل للشباب المصرى وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأكد عكاشة أن ذلك النجاح يأتى على الرغم من التحديات الكبيرة التى شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصرى والعالمي.

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن حزمة التمويلات للمشروع تمثل تمويلا خارجيا بنظام «On-lending» والتى تصل لمدة ١٢ عاما مقسمة على شريحتين بما يتماشى مع احتياجات المقترض التمويلية وطبيعة نشاطه.

وأضاف أن تدبير التمويل لهذا المشروع يعكس التفاهم والتناغم وقوة العلاقة بين البنك وأطراف التمويل الدولية، وقدرة القطاع المصرفى على توفير التمويل المطلوب من بنوك دولية وتخفيف الضغط على الموارد الدولارية.

وأشار أبو الفتوح إلى أن قيام البنك بدعم المقترض فى تمويل هذا المشروع الاستراتيجى بحلول وأنشطة تمويلية مبتكرة، بالإضافة إلى قيام البنك بدور المستشار المالى لشركة أنوبك فيما يتعلق بتوفير التمويل المطلوب للمشروع من الأسواق الدولية، إلى جانب قيام البنك بمشاركة البنوك الدولية بإعداد هيكل التمويل وشرائحه.

وقال شريف رياض، الرئيس التنفيذى للائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي، إن البنك دعم الشركة فى جذب المقرضين الدوليين بشروط وأسعار تنافسية.

وقام البنك خلال السنوات الثلاث الماضية بالتنسيق مع عدة جهات تمويلية وقانونية وفنية، بالإضافة إلى تكليف مستشارى المشروع سواء المستشارين القانونيين، والمستشار الفني، والمستشار البيئى والاجتماعي، والمستشار الضريبي، وفقا لشريف رياض.

كما دعم البنك الشركة عن طريق مساعدة البنوك الدولية فى الحصول على موافقاتها الائتمانية وهى بنك كريدى أجريكول- فرنسا، وبنك إتش إس بى سي، وبنك سى دى بي- إيطاليا، وبنك يونى كريديت- إيطاليا، وبنك سوسيتيه جنرال- فرنسا، وبنك بى إن بى باريبا- فرنسا .

وساعد البنك كذلك فى صياغة ومراجعة مستندات المشروع التمويلية والفنية والتنسيق مع الجهات المحلية والحكومية المختلفة سواء فى شرائح التمويل الدولية أو الشريحة الخاصة بالبنوك المحلية التى تم منحها للشركة من خلال البنك الأهلى المصرى وبنك مصر، وفقا للبيان.

وتتولى شركة أنوبك استخراج منتجات رئيسية وثانوية منه وكافة ما يتعلق بتصنيع وتكرير خام البترول ومشتقاته وتحويل ومعالجة المازوت، ويعتبر مجمع التكسير الهيدروجينى بأسيوط واحدا من أهم المشروعات القومية فى الفترة الحالية، بحسب البيان.

عند إرسال كشوف الحسابات ورقيًا أو إلكترونيًا..

«المركزى» يشدد على البنوك لحماية سرية بيانات العملاء

شدد البنك المركزى على البنوك فى طى استكماله لحماية حقوق عملاء البنوك على وضع الآلية المناسبة لإرسال كشوف حساباتهم سواء ورقيا أو عبر القنوات الإلكترونية-بما يضمن حماية بياناتهم والحفاظ على سريتها.

ووجه المركزى فى دورى منشور على موقعه إنه نحو تعزيز مبدأ الاستدامة عن طريق العمل على تفادى الأثار البيئية السلبية الناجمة عن أنشطة البنك الداخلية ومن ضمنها تحفيز التواصل الإلكترونى والاستعاضة به عن استخدام الورق.

وحدد مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ حزمة من الإجراءات تلتزم فيها البنوك والعمل على توفيق أوضاعها خلال ٦ شهور:

أولا-عند رسال كشوف الحسابات البنكية فيما يلي:

أ-يتعين على البنك إرسال كشوف الحسابات للعملاء كل ٣ شهور على الأكثر وذلك مع الالتزام بما يأتي:

أ-فى حالة كشوف الحسابات الورقية: يتم ذلك من خلال كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وبمراعاة الآتي:

– وضع السياسات والإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية كشوف حسابات العملاء والتى تشمل آلية التأمين بأنظمة البنك الداخلية وخلال المراحل المختلفة لإعداد الكشف ومرورا إرساله للعميل، سواء يتم تقديمه الخدمة من خلال البنك أو من خلال شركات التعهيد، والتأكد من تضمن العقود المبرمة بين البنك وشركات التعهيد بنوداً ملزمة تنظم ضوابط تسليم تلك الكشوف بسرعة وبكفاءة، وكذا وضع شروط جزائية عليها فى حال مخالفتها.

ب-يكون البنك مسئولا فى كل الأحول عن التأخير فى تسليم كشوف الحسابات وكذا الإخلال بمبادئ حماية سرية بيانات العملاء.

ج-فى حال ارتداد الخطاب، يتم اخطار العميل باستخدام أى من وسائل الاتصال المتاحة بتوافر كشف الحساب فى الفرع الأقرب له لاستلامه.

ثانيا-فى حالة كشوف الحسابات باستخدام الوسائل المستحدثة (كشوف الحسابات الإلكترونية):

أ-يُسمح للبنك استخدام أياً من الوسائل الإلكترونية فى إرسال كشوف الحسابات على سبيل المثال لا الحصر:

-الأنترنت البنكي، (تطبيقات المحمول الخاصة بالبنك، البريد الإلكتروني) ويتعين الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى على الحلول التقنية المرتبطة بإصدار وإرسال تلك الكشوف وذلك فيما يخص سالمة البيانات وصحتها وتشفيرها.

ب-وضع الشروط والأحكام الخاصة بإرسال كشوف الحسابات الإلكترونية والحصول على موافقة العميل أو باستخدام

عليها قبل تفعيل الخدمة أو على أى تغيير يطرأ على تلك الشروط والأحكام، وذلك إما كتابياً إحدى الوسائل الآمنة التى تُراعى التحقق من هوية العميل على سبيل المثال ال الحصر: (الأنترنت البنكى أو تطبيقات المحمول الخاصة بالبنك)، ويُشترط أن تكون صياغة الشروط والأحكام واضحة ومحددة، ويجب أن تتضمن ما يلى كحد أدنى:

– الخطوات الواجب على العميل إتباعها لتفعيل الخدمة فى حالة الاشتراك لأول مرة أو فى حالة وقف الخدمة أو إعادة تشغيلها.

– آلية للتحقق من صحة البريد الإلكترونى الخاص بالعملاء وتمكينهم من تعديله.

– إجراءات التعامل مع كشوف الحسابات الإلكترونية التى لم تصل إلى صناديق البريد الإلكترونى الخاصة بهم (Failure Delivery).

– آلية التعامل مع شكاوى العملاء الخاصة بالخدمة.

-التزام العميل بقراءة التحذيرات والإخطارات التنبيهية (مثل التنبيهات الأمنية أو تنبيهات محاولات والاحتيال/ الهندسة الاجتماعية Engineering Social، إلخ).

ج-إتاحة أنظمة آمنة وبسيطة وواضحة للعملاء للإطلاع على كشوف الحسابات إلكترونياً فى أى وقت والإلمام بما جاء بها من معاملات بشكل سهل و مبسط.

د-يتعين على البنك الحفظ الآمن للسجلات (Logs التى تثبت ارسال كشوف الحسابات للعميل وأن يتم للمتطلبات القانونية

الاحتفاظ بها لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقا والتعليمات الرقابية الصادرة فى هذا الشأن.

-مراعاة استخدام وسائل التشفير المختلفة لدى إرسال كشوف الحسابات الإلكترونية وخاصة فى حالة الإرسال عن طريق البريد الإلكتروني، على أن تكون كلمة السر المستخدمة لتشفير كشف الحساب قوية ومتغيرة ويتم إرسالها للعميل من خلال قناة إلكترونية مختلفة، مع مراعاة التدابير التالية عند التعامل مع كلمات السر:

-استخدام كلمة سر معقدة مثال: تتكون من ثمانية أحرف وتتضمن حروف وأرقام ورموز خاصة، إلخ

– استخدام التكنولوجيا المناسبة لإنشاء كلمة السر واعتماد التقنيات المناسبة للحفاظ على تأمينها أثناء التسليم للعميل إما باليد أو إلكترونيا.

– التأكد من أن كلمات السر ال يتم معالجتها أو إرسالها أو تخزينها كنص واضح.

– تعزيز تأمين عملية إنشاء كلمة السر لضمان عدم تعرضها للكشف وضمان عدم تكرارها باستخدام. (Multi Factor Authentication) المناسبة الطرق.

-وضع البنك السياسات والإجراءات اللازمة لتأمين عدم حدوث أى اختراقات لبيانات العملاء على أن يتم تضمينها باختبارات الاختراق السنوية التى يقوم بها البنك.

-إمكانية قيام العميل بإيقاف العمل بإصدار كشوف الحسابات الإلكترونية فى أى وقت حال طلبه وذلك باستخدام نفس الوسائل المشار إليها بالبند رقم (١-٢-٢) ويتعين على البنك فى تلك الحالة إرسال كشوف للدورية المشار إليها فى البند رقم)الحسابات بصورة ورقية إلى العميل وفقا رقم (١).

-يُفضل إصدار كشوف الحسابات الإلكترونية بدون مصاريف، وفى حالة تعذر ذلك، يُراعى أن تكون المصاريف المحصلة من العملاء أقل من نظيرتها الورقية.

ثالثا-يكون الرد بالموافقة أو الاعتراض من قبل العميل على ما جاء بكشف الحساب خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد، باستخدام نفس الوسائل المتفق عليها بين الطرفين (من خلال كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو من خلال الوسائل الإلكترونية) وفى حالة عدم رد العميل خلال هذه المدة بما يفيد اعتراضه، يُعتبر ذلك موافقة على صحة ما ورد بكشف الحساب ما لم يثبت العكس.

رابعا-فى حالة اعتبار العملاء من ذوى الحسابات الراكدة، يتعين على البنك التوقف عن إرسال كشوف الحسابات لحين قيام العملاء بإعادة تنشيط أياً من حساباتهم وفقاً للضوابط الصادرة فى هذا الشأن.

رابعا-يتعين على البنك توعية العملاء بما يأتي:

-دورية إرسال كشوف الحسابات الخاصة بالعملاء، وأهمية مراجعة المعاملات المدونة بها، وكذا إجراءات الاعتراض عليها وإبلاغ العميل بالرصيد المحددة فى ذات الشأن (خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغ العميل بالرصيد).

– مسئولية العملاء بتحديث بياناتهم لدى البنك فور تغيرها مثل: (وسائل الاتصال والعنوان).

-كيفية إنشاء كلمات السر المتعلقة بكشوف الحسابات الإلكترونية وآليات تغييرها والحفاظ على سرية بيانات العملاء.

خامسا-يعمل بهذه الضوابط اعتباراً من تاريخه، وعلى البنك توفيق أوضاعه بالنسبة للبند (١-٢)خلال ٦ أشهر من تاريخ العمل بها.

بلغت ٩ مليارات جنيه وتجاوزت المستهدف بنسبة ٢٠٪..

«مصر إيطاليا» تحقق مبيعات تعاقدية غير مسبوقة خلال ٢٠٢٢

أعلنت شركة مصر إيطاليا العقارية النتائج المالية للعام الحالى ٢٠٢٢ والإنجـازات التى حققتها الشركة على مستوى كافة المشروعات التابعة لها والأنشطة المختلفة التى قامت بها على مدار العام، حيث بلغت مبيعات الشركة الاجمالية ٩ مليارات جنيه، بما يتجاوز الهدف السنوى لعام ٢٠٢٢ والذى كان يبلغ ٧,٥ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٠٪ و الذى تجاوز المبيعات لسنة ٢٠٢١ التى بلغت ٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٥٠٪.

حقق مشروع البوسكو سيتى بالقاهرة الجديدة أعلى مبيعات فى عام ٢٠٢٢ بلغت ٣,٢ مليار جنيه مصري، يليه مشروع كايرو بيزنس بارك – الذى من المخطط افتتاحه رسميا فى ٢٠٢٣، بإجمالى مبيعات ١,٧٩ مليار جنيه مصرى لتكون شركة مصر ايطاليا العقارية واحدة من أفضل ٣ شركات تطوير عقارى بالسوق المصرى فيما يتعلق بمعدل المبيعات فى شرق القاهرة خلال سنة ٢٠٢٢. و شهد عام ٢٠٢٢ تسليمات لوحدات بقيمة ٣,١ مليار جنيه .

تتقدم الاعمال بمشروعات مصر ايطاليا وفقا للجداول الزمنية التى أعلنت عنها الشركة من قبل والتى تمكنها من الالتزام بمواعيد التسليمات طبقا للتعاقدات التى تم ابرامها مع العملاء.و من ضمن آخر التوسعات فقد قامت الشركة بأطلاق مرحلة جديدة لمشروع فينشى تحت اسم» فينشى لاجونز» والذى يحتوى على اول بحيرات صناعية قابله للسباحة فى العاصمة الادارية الجديدة على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع بشريط شاطئى يمتد ل ٧٠٠ م. وامتدادا لنجاح مشروعات الشركة التجارية والادارية ورؤيتها المتمثلة فى تمكين الشباب وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، يأتى مشروع راديكل ١ بالعاصمة الادارية الجديدة بمساحة ١٦,٧ فدان ويوفر مكاتب ادارية ويضم ايضا مركز لريادة الأعمال والابتكار.

ضمن أهم الأعمال التى أتمتها مصر إيطاليا خلال العام، إبرام عدد من التعاقدات والشراكات مع العديد من الشركات العالمية والجهات المتخصصة وذات الخبرة فى المجالات الهندسية والتكنولوجية، فى إطار حرص الشركة على التطور الدائم وتقديم مشروعات بجودة تليق بعملائها الحاليين والمستقبليين، ومن بين هذه الشراكات، توقيع مذكرة تفاهم مع هانيويل لتوفير تقنيات المدن الذكية فى بعض مشروعات الشركة ومنها التقنيات الأمنية وتقنيات ترشيد استهلاك الطاقة وغيرها والتى ستلعب دوراً فعالاً فى ترشيد استخدام الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية وأيضا قامت الشركة بالتوقيع مع شركة اتصالات لتوفير خدمات الاتصالات والإنترنت لمشروع كايرو بيزنيس بارك.

تم ايضا التعاقد مع بيت الخبرة الهندسى ECB، للتصميمات والاستشارات الهندسية وإدارة المشروعات لإدارة مشروع البوسكو سيتى بالقاهرة الجديدة والإشراف على تنفيذه، والتعاقد مع شركة ASSAS أساس لتنفيذ المراحل الجديدة من مشروعى البوسكو العاصمة الإدارية والبوسكو سيتى القاهرة الجديدة لتوحيد الجهود مع كيانات كبيرة ذات مصداقية وتحويل التصميمات إلى واقع ملموس لتلبية احتياجات العملاء وتطلعاتهم.

ووقعت مصر إيطاليا ايضا مذكرة تفاهم مع «رايز أب» على هامش فعاليات معرض سيتى سكيب العقارى ٢٠٢٢ لإنشاء اول مركز للابتكار وريادة الاعمال فى شرق القاهرة فى كايرو بيزنس بارك» على مساحة ٢٥٠٠ متر مربع و تستعد الشركة لتقديم العديد من الشراكات والفعاليات لسنه المقبلة فى «كايرو بيزنس بارك» كمركز للفنون و الثقافة و التكنولوجيا و الموسيقى وريادة الأعمال والأزياء والتصميم وغير ذلك.

وكشفت ايضا الشركة عن خارطة طريق للاستدامة خلال مؤتمر المناخ COP٢٧ حيث عرضت مجهوداتها للاستدامة البيئية من خلال مشروعى الغابة العمودية بالعاصمة الادارية الجديدة و البوسكو سيتي- مدينة ال١٥ دقيقة بالقاهرة الجديدة. وقامت مصر إيطاليا العقارية بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة شنايدر إلكتريك لتصميم وتنفيذ مفاهيم المدن الذكية.

وتعاقدت الشركة ايضا مع فيوتشر كلين انرجى باستثمارات قيمتها ٨ ملايين جنيه مصرى لتركيب الألواح الشمسية على أسطح ٣ مراكز تجارية، بسعة ٤٠٠ كيلووات من الطاقة الشمسية، لإنتاج الطاقة المتجددة وتوفير نفقات الاستهلاك بنسبة تصل إلى ٢٠ ٪.هذا الى جانب التوقيع على مبادرة الميثاق العالمى للأمم المتحدة الشبكة المصرية (UNGCNE) «المجتمعات المستدامة فى مصر» بهدف بناء حياة أفضل ووقعت الشركة ايضا مسرع طموح المناخ حيث تعهدت بالتعاون وتبادل أفضل للخبرات مع خبراء فى صناعة البناء والتطوير العقارى وذلك لضمان حياة أفضل على كوكب الأرض و يأتى كل ذلك تماشيا مع رؤيه مصر ٢٠٢٣ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ.

وقال محمد خالد العسال الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمصر إيطاليا العقارية، أن النتائج المحققة تتماشى مع رؤية الشركة والكوادر الموجودة فى وضع خطة طموحة ترتكز على مضاعفة حجم الاستثمارات والإنشاءات مع الالتزام بالتسليمات، بما يعكس مصداقية الشركة ويخلق ثقة بينها وبين العملاء، ويؤدى بالتالى ايضا الى نمو حجم المبيعات، مشيرا الى آخر مشروعات الشركة بالساحل الشمالى والذى يقام على مساحة ٤٠٠ فدان، مؤكدا أن هذه النتائج لها تأثير إيجابى ودفعة قوية وانعكاس لطموح أكبر.

وأكد محمد هانى العسال الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لمصر إيطاليا العقارية، أن هذه النتائج تعد انعكاسا لرؤية الشركة للنمو عبر مختلف جوانب المعيشة، فنحن نتطلع إلى عام حافل بالإطلاقات والشراكات والفعاليات الكبيرة والتوسعات. وأوضح أيضا ان الشركة تسعى لإعداد خطة طموحة للعام القادم لتحقيق اهدافها مع الوفاء بوعودها من خلال الاسراع بمعدلات التنفيذ والالتزام بجداول التسليم المحددة.

2.2 مليار جنيه مبيعات «ريبورتاج العقارية» من «مونتى نابوليونى» فى 2022

أعلنت شركة ريبورتاج العقارية – نجاحها فى تحقيق مبيعات تعاقدية بقيمة ٢,٢ مليار جنيه بمشروعها الرائد «مونتى نابوليوني»، وذلك خلال ٢٠٢٢، وهو ما يعكس تميز مشروع الشركة وتقديم منتج عقارى بمزايا تنافسية فى منطقة شرق القاهرة.

وقال حنا كرم، مدير القطاع التجارى لشركة ريبورتاج الإماراتية بمصر، إن نجاح الشركة فى تحقيق هذه المبيعات القوية بالمشروع خلال ٢٠٢٢ يعتمد بالأساس على وجود خطة تسويقية واضحة ومميزة قائمة على تقديم منتج عقارى يناسب العملاء المستهدفين، وهو ما تم بناء على الدراسات السوقية المستمرة التى تقوم بها الشركة لمتابعة اختيارات العملاء.

وأضاف أن وجود خطة تسويقية يتكامل مع وجود فريق مبيعات قوى يتم من خلاله تسويق المشروع، بحيث يكون كل مسئول مبيعات بمثابة مستشار للعميل يساعده فى الحصول على الوحدة التى تناسب احتياجاته سواء للسكن أو الاستثمار، لافتا إلى أهمية تقديم أنظمة سداد مميزة تراعى التطورات السوقية وفى نفس الوقت تتناسب مع القدرات الشرائية للعملاء المستهدفين.

وأوضح أن مشروع «مونتى نابوليوني» يقع على مساحة ١١١ فدانا ضمن "مستقبل سيتي"، ويضم ٥٥٠٠ وحدة سكنية، كما يوفر المشروع تاون هاوس مبتكر كامل التشطيب، بالإضافة إلى شقق بمساحات متميزة بداية من غرفة واحدة إلى ٤ غرف بأعلى مستويات التشطيبالفاخر.

ونوه إلى أنه تم الانتهاء من تسويق المرحلة الأولى بالكامل، كما تم إطلاق المرحلة الثانية بالمشروع فى أكتوبر الماضي، كما نجحت الشركة فى تسويق ٦٠٪ منها خلال الربع الأخير، وهو ما يعكس تميز المشروع والوحدات المباعة وأنظمة السداد المتاحة للعملاء، وهو ما تم بناء على دراسات سوقية قوية.

حنا كرم

وأشار المهندس محمد عاصم، المدير التنفيذى للشركة، إلى أنه جارى تنفيذ المشروع بأعلى معدلات السرعة والجودة، حيث تم التعاقد مع شركة A&M للمقاولات وهى إحدى الشركات المملوكة لشركة ريبورتاج الأم- لتتولى أعمال التنفيذ، وهى شركة تتمتع بخبرة قوية وسابقة أعمال تدعم الاعتماد عليها فى تنفيذ المشروع.

وأكد أن المشروع يقدم منتجا عقاريا جديدا على السوق المحلي، فهو مشروع يتميز بموقع استراتيجى قوى فى منطقة شرق القاهرة وبالتحديد فى «مستقبل سيتي» والتى تقع بالقرب من العاصمة الإدارية الجديدة، كما يتميز المشروع بتصميم فريد وذكي، بالإضافة إلى التقسيم الداخلى للمشروع القائم على الاستغلال الأمثل للمساحات المتاحة مع زيادة حجم المساحات الخضراء.

ولفت إلى اهتمام تصميم المشروع بتوزيع الخدمات على كامل مساحة المشروع، مما يجعل الحياة بداخل المشروع تجربة سكنية تحقق الراحة والهدوء والرفاهية للعملاء، بحيث يعيش العميل حياة متكاملة لا تنقصها أى خدمات، ولا يحتاج للبحث عن احتياجات أساسية أو خدمات مختلفة خارج المشروع.

«المستقبل للتنمية» تفتتح كبارى تربط «مستقبل سيتى» بشرق القاهرة والعاصمة الإدارية

أعلنت شركة «المستقبل» للتنمية العمرانية، المالك والمطور العام للمدينة، عن افتتاح مجموعة كبارى لربط المدينة بأهم الطرق والمحاور المرورية الرئيسية للقاهرة والعاصمة الإدارية الجديدة والمناطق العمرانية المحيطة، بتكلفة استثمارية تصل لقرابة ٢٦٠ مليون جنيه، وبحضور ممثلى الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البري، وقيادات شركة المستقبل واستشارى المشروع والمهندسين العاملين فيه.

وقال المهندس أيمن القوصي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة «المستقبل» للتنمية العمرانية إن افتتاح الكبارى الجديدة يأتى ضمن المخطط الكامل الذى وضعته الشركة لتوفير كافة الخدمات والمرافق الحيوية لسكان مشروع «مستقبل سيتي»، والتى يأتى على رأسها خدمات البنية التحتية اللازمة لتيسير حركة الانتقال من وإلى المشروع، وبما يتماشى مع الطفرة الكبرى التى حققتها الدولة مؤخراً بتنفيذ المشروع القومى للطرق والمحاور الكبرى، موضحا أن أعمال تنفيذ الكوبريين استغرقت عام ونصف، وأن مكتب المهندسون الاستشاريون الدوليون للدكتور أسامة عقيل، الخبير الكبير فى مجال الطرق والكبارى هو الذى وضع التصميمات الهندسية لهما، فيما قامت شركة حسن علام للإنشاءات بأعمال التنفيذ.

وقال «القوصي» أن إجمالى أطوال الكوبريين تصل الى كيلو ونصف، بعدد ٣ حارات مرورية لكل كوبري، باتجاه واحد، حيث يقوم الكوبرى الأول بنقل الحركة المرورية من «مستقبل سيتي» إلى الطريق الدائرى الأوسطى فى مسار يخدم الحركة المرورية من «مستقبل سيتي» إلى مناطق القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية والقطامية والعين السخنة، بينما يقدم الكوبرى الثانى خدمات الدوران من الطريق الدائرى الأوسطى إلى مدخل رئيسى لـ «مستقبل سيتي» بالإضافة لنقل الحركة من الطريق الدائرى الأوسطى باتجاه طريق جنوب المستقبل.

وأكد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة «المستقبل» للتنمية العمرانية، المهندس أيمن القوصى أن الكوبريين تم تشيدهما وفقا للأكواد الإنشائية العالمية لتشييد الكباري، وبأعلى المواصفات الفنية ومعايير الجودة فى التخطيط والتنفيذ، وذلك لضمان تقديم خدمة عامه تدعم أهداف الدولة فى مد شرايين التنمية، لخلق محاور عمرانية تخدم حركة الاستثمار العقارى بالمنطقة، وفى الوقت نفسه تُتيح لسكان «مستقبل سيتي» سهولة الانتقال بين مداخل ومخارج المدينة، وربطها بكافة مدن شرق القاهرة، وكذلك الطرق السريعة من وإلى القاهرة الكبرى.

«تطوير مصر» ترعى «نور وفريدة» للوصول إلى الألعاب الأولمبية

أعلنت شركة تطوير مصر العقارية- رعاية الأختين نور وفريدة الطويل بطلتى مصر بلعبة الريشة الطائرة لتحقيق حلم الوصول لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٢٨، المَعروفَة باسم دَورَة الأَلعَاب الأوليمبية الرابعة والثَّلاثُون، وهُو حدثٌ رياضى دولى قادم، من المقرر عقده فى الفَترَة من ٢١ يوليو إلى ٦ أغسطس ٢٠٢٨، فى مَدِينَة لوس أنجلوس، كاليفورنيا، الوِلايات المتّحدة.

يأتى ذلك استكمالًا لدور الشركة فى دعم الشباب من خلال أنشطة وبرامج متنوعة لتشجيع النشء للتقدم فى كافة المجالات، وفى ضوء إيمان «تطوير مصر» بضرورة دعم المواهب الرياضية لتطوير مستواها لتحقيق إنجازات مشرفة بالمنافسات القارية والدولية.

وحرصت شركة تطوير مصر، على رعاية لاعبتى نادى اتحاد الشرطة نور وفريدة الطويل، اللاتى تبلغان من العمر ١٢ و١٤ سنة، على التوالي، لتميزهما بموهبة فريدة بلعبة الريشة الطائرة، ونجاحهن فى سن مبكرة من تحقيق ألقاب وبطولات محلية آخرها فوز البطلة نور بميداليتين ذهبيتين فى بطولة الجمهورية تحت ١٣ سنة (فردى وثنائي) لتستحق آن تمثل مصر فى بطولة أفريقيا المقبلة، وتتويج البطلة فريدة بالميدالية الفضية بنفس البطولة، وبرونزية البطولة العربية لناشئى الريشة الطائرة بالكويت تحت ١٥ سنة ، وستقدم الشركة كل الدعم للاعبتين لتطوير مستواهن للوصول إلى الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠٢٨ ورفع علم مصر فى المحافل القارية والدولية.

وبدأت اللاعبتان نور وفريدة محمد الطويل ممارسة رياضة لعبة رياضة الريشة الطائرة فى سن مبكرة، ونجحتا بفضل المثابرة والكد فى تطوير مستواهن وتحقيق إنجازات بالبطولات المحلية، وتطمح الأختان للوصول إلى الأولمبياد لتحقيق ميداليات لمصر فى أكبر حدث رياضى فى العالم.

«رجال الأعمال» تطلب مهلة عام لتسليم المشروعات لخفض أسعار مواد البناء

أشاد المهندس داكر عبد اللاه عضو لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الاعمال المصريين وعضو شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية بقرار هيئة الرقابة المالية بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح ٥٠ ٪ من إجمالى دخل طالب التمويل العقارى بدلا من ٣٥ إلى ٤٠ ٪ للفئات ذات الدخول المختلفة.

وأكد المهندس داكر عبد اللاه أن هذا القرار سيوسع دائرة التمويل من البنوك للمواطنين لشراء العقارات الخاصة بهم ويحدث نوعا من الرواج فى قطاع العقارات خاصة فى ظل الاوضاع الاقتصادية الحالية وارتفاع معدلات التضخم وكذلك ارتفاع مواد البناء التى أدت الى ارتفاع اسعار العقارات بشكل ملحوظ.

واقترح المهندس داكر عبد اللاه، بأن يتم منح مهلة تأجيل لمدة عام لتسليم بعض المشروعات القابلة للتأجيل او تحديد أولوية وجدول زمنى لتنفيذ المشروعات التى يمكن تأجيل تسليمها حتى يتراجع الطلب على مواد البناء من حديد واسمنت وغير ذلك وبالتبعية تتراجع اسعار مواد البناء بشكل تدريجى وتستقر أسعار العقارات لفترة .

وأشار المهندس داكر أيضا الى ضرورة وضع حزمة من التسهيلات والتيسيرات للمطورين العقاريين حتى يستطيع القطاع العقارى الالتزام بتسليم العملاء لوحداتهم فى مواعيدها المحددة ومنها ضرورة مد فترة تقسيط أسعار الأراضى وكذلك السماح بسنة إضافية على مدة تنفيذ المشروعات المحدد لها مدة مسبقة للتنفيذ وكذلك منح مميزات لتنفيذ المشروعات العقارية على مراحل خاصة إذا كانت مساحة المشروع كبيرة.

وأضاف داكر عبد اللاه أن الدولة تدعم بقوة القطاع العقارى لانه بمثابة وعاء آمن للادخار والاستثمار لأى مواطن ولهذا فإن الاقبال على شرائه ينمو بشكل جيد رغم ارتفاع الاسعار وتكلفة مواد البناء ولكن ما نطالب به من تيسيرات هدفها الحماية من التعثر على العميل وكذلك عدم حدوث خسائر تؤثر بالسلب على مدى تنفيذ المشروعات العقارية .

ودعا داكر عبد اللاه الى ضرورة فتح أسواق جديدة للعقارات المصرية من خلال تكثيف عقد وأقامة المعارض العقارية الخارجية بمختلف الدول التى يستهدف أبنائها شراء عقارات فى مصر

المواطن محور مشروعات التحول الرقمى..

«قطاع الاتصالات» يقفز ١٦,٧% خلال ٢٠٢١/٢٠٢٢

٥٠ مليار جنيه استثمارات وإطلاق ١٦٥ خدمة حكومية على «منصة مصر الرقمية»

أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أن معدل نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغ ١٦,٧٪؛ مشيرا إلى أن المواطن هو محور اهتمام الدولة فى كافة مشروعات التحول الرقمى التى تهدف إلى تقديم خدمات حكومية رقمية توفر الوقت والجهد لصالح المواطنين؛ مضيفا أنه فى هذا الصدد تم إطلاق أكثر من ١٦٥ خدمة حكومية على منصة مصر الرقمية، ويتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات التحول الرقمى بالتعاون مع مختلف قطاعات الدولة باستثمارات تصل إلى ٥٠ مليار جنيه منها قطاعات الزراعة والصحة والتعليم العالى والعدل والإسكان والبناء، إلى جانب تنفيذ مشروع الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة كحكومة تشاركية لاورقية.

جاء ذلك فى كلمة الدكتور عمرو طلعت التى ألقاها خلال الجلسة العامة لمجلس الشيوخ برئاسة المستشار عبدالوهاب عبدالرازق رئيس المجلس؛ والتى تم خلالها استعراض استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء اقتصاد رقمى قوى والتى ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية وهى: تحقيق التحول الرقمى، وتوفير خدمات اتصالات ذات كفاءة عالية للمواطنين، وتشجيع ريادة الأعمال.

وأشار الدكتور عمرو طلعت إلى تقدم ترتيب مصر فى مؤشر جاهزية الحكومة الرقمية لعام ٢٠٢٢ الصادر مؤخرا عن البنك الدولى؛ حيث صنفت مصر ضمن مجموعة الدول الرائدة فى الحكومة الرقمية بالتصنيف (A) وهو أعلى فئة فى المؤشر؛ مقارنة بالمركز B فى ٢٠٢٠، والمركزC فى ٢٠١٨؛ لافتا إلى مستهدفات الاقتصاد الرقمى والتى تشمل زيادة الصادرات الرقمية، وتنمية الطلب المحلى، وخلق فرص عمل متميزة فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت الجهود التى تبذلها الوزارة لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحسين خدمات الاتصالات من خلال تنفيذ العديد من المشروعات ومنها مشروع يستهدف ربط ٣٣ ألف مبنى حكومى بشبكة الألياف الضوئية بتكلفة ٧ مليار جنيه، ومشروع آخر يستهدف ربط ٣,٥ مليون منزل لخدمة ٥٨ مليون مواطن ضمن مشروع حياة كريمة بتكلفة ٦٠ مليار جنيه؛ بالإضافة إلى تنفيذ مشروع لتحديث شبكة الإنترنت الثابت بتكلفة ١٠٠ مليار جنيه فى مراحله الثلاثة؛ مؤكدا على أن الجهود المبذولة لرفع كفاءة الإنترنت أثمرت عن تقدم ترتيب مصر فى سرعة الإنترنت الثابت لتصبح الأولى إفريقيا فى متوسط سرعة الإنترنت الثابت فى العام الحالى بعد أن كانت فى المركز الأربعين فى ٢٠١٩ وذلك وفقا لشركة أوكلا العالمية.

وفيما يتعلق بتحسين خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين؛ أشار الدكتور عمرو طلعت إلى أنه تم إتاحة ترددات بقيمة ٢ مليار دولار لشركات المحمول، كما تم مضاعفة عدد أبراج المحمول المنشأة لترتفع من ١٢٠٠ برج محمول فى عام ٢٠٢٠ إلى مستهدف ٢٨٥٠ برج محمول فى العام الحالى حيث تم حتى الآن إنشاء ٢٨٠٢ برج محمول.

ولفت الدكتور عمرو طلعت إلى أنه تم توقيع مجموعة اتفاقيات مع ٢٩ شركة عالمية بحضور رئيس مجلس الوزراء حيث تضيف هذه الاتفاقيات عوائد تصديرية بقيمة مليار دولار سنويا بحلول ٢٠٢٥، كما أنها تستهدف خلق ٣٤ ألف فرصة عمل جديدة للشباب لخدمة الأسواق العالمية من خلال ٣٥ مركزا لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات؛ مشيرا إلى أن تلك الشركات تنقسم إلى ٢١ شركة عالمية تتوسع فى نشاط التعهيد و٨ شركات عالمية تبدأ نشاطها فى التعهيد

وأضاف الدكتور عمرو طلعت أن الوزارة تستهدف فى خطتها خلق فرص عمل رقمية متميزة للشباب من خلال توفير التدريب المتخصص لصقل وتكثيف المهارات التقنية والشخصية المطلوبة فى سوق العمل، ورعاية الإبداع عن طريق دعم رواد الأعمال وتحفيز الفكر الابتكارى الخلاق؛ مشيرا إلى حرص الوزارة على إقامة شراكات دولية مع كبرى المؤسسات المتخصصة والجامعات الدولية المرموقة لبناء القدرات الرقمية وتحفيز الإبداع الرقمى لدى الشباب؛ موضحا أنه خلال ٤ سنوات ماضية تم مضاعفة أعداد المتدربين ٥٦ مرة، فيما تضاعفت ميزانية التدريب التقنى ٢٦ مرة لترتفع من تدريب ٤ آلاف متدرب بميزانية ٥٠ مليون جنيه إلى ٢٢٥ ألف متدرب بميزانية ١,٣ مليار جنيه فى العام المالى الجارى .

وتابع الدكتور عمرو طلعت أن مستهدفات التدريب تتمثل فى اعداد جيل متخصص فى كافة مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ مشروعات الرقمنة، وتشجيع الشباب على الالتحاق بقطاع المهنيين المستقلين لتصدير خدمات رقمية والالتحاق بالعمل فى أسواق اخرى، وكذلك التوسع فى مراكز التميز التى تقيمها الشركات العالمية فى مصر.

وحول جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتهيئة البيئة الداعمة للابتكار الرقمى وريادة الأعمال؛ أوضح الدكتور عمرو طلعت أنه يتم تنفيذ خطة لنشر مراكز إبداع مصر الرقمية فى كافة المحافظات لزيادة عدد مراكز الإبداع من ٣ مراكز إلى ٣٠ مركزا للإبداع على مستوى الجمهورية وذلك باستثمارات ٥ مليار جنيه؛ مضيفا أنه تم افتتاح ٨ مراكز إبداع مصر الرقمية، ويجرى حاليا إنشاء ١٢ مركزا جديدا ضمن المرحلة الثانية للمشروع، فيما تستهدف المرحلة الثالثة إنشاء ٧ مراكز آخرى .

خلال لقاء د.شريف فاروق مع مفوض الاتحاد..

«البريد المصرى» يفتح آفاق التعاون مع الدول الإفريقية

استقبل الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، الدكتورة أمانى أبو زيد، مفوض الاتحاد الإفريقى للبنية التحتية والطاقة والمعلوماتية؛ وذلك بمقر البريد المصرى التاريخى بالعتبة.

وخلال اللقاء؛ أكد الدكتور شريف فاروق أهمية الجهود التى يبذلها الاتحاد الإفريقى فى مجالات الطاقة والتغير المناخى والبنية التحتية والربط الكهربائى والرقمنة، خاصةً فى ظلّ التطورات الإقليمية والدولية الجارية.

وأكد الدكتور شريف فاروق، رئيس البريد المصري، العلاقات المتميزة التى تجمع بين مصر وجميع الدول الإفريقية خاصة فى مجال الخدمات البريدية؛ مشيراً إلى أن البريد المصرى حريص على فتح آفاق التعاون مع جميع الدول بما يتيح تطوير الخدمات البريدية وتقديم خدمات جديدة لعملاء البريد؛ معرباً عن سعادته بالدور الذى تقوم به مفوض الاتحاد الإفريقى وخصوصاً برنامج تطوير البنية التحتية فى إفريقيا، الذى يتضمن حزمة الأولويات الإقليمية والقارية فى قطاعات الطاقة والنقل والقطاعات الرقمية".

وأشادت الدكتورة أمانى أبوزيد، مفوض الاتحاد الإفريقى للبنية التحتية والطاقة والمعلوماتية، بالتعاون غير المحدود الذى يقدمه البريد المصرى إلى الإدارات البريدية الإفريقية، مشيرةً إلى أنها فرصة حقيقية لتحقيق الترابط الاقتصادى والتحول الرقمى بين الدول الإفريقية وتطوير التشريعات الحالية لتواكب التطور الاقتصادى العالمي، بما يسهم فى نقل القارة الإفريقية إلى آفاق جديدة، متمنية دوام التوفيق والنجاح للبريد المصرى وأن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من التعاون فى سبيل تحقيق الترابط والتكامل بين الدول الإفريقية.

وأوضحت الدكتورة أمانى أبوزيد، أن هناك أكثر من ٢٦ ألف نقطة بريد فى القارة الإفريقية متصلة بأكثر من ٦٦٠ ألف نقطة بريد فى العالم؛ وعليه فإن هذه الشبكة الهائلة تمثل ركنا أساسيا فى إستراتيجية التحول الرقمى والشمول المالى والتجارة الإلكترونية؛ لذا فتحديث الخدمات البريدية لتشمل الرقمنة والخدمات المالية والخدمات الحكومية وتوصيل البضائع والتسهيلات للمشروعات متناهية الصغر أمر هام يدفع بالبريد إلى المستقبل مرتكزاً على ثقة الجمهور والشبكة الكبيرة العريقة التى يحظى بها.

واضافت الدكتورة أمانى أبوزيد، أن إستراتيجية التحول الرقمى فى القارة والتى تشمل الخدمات البريدية قد تمت بلورتها فى ظل الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي، كما ترأس الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللجنة الوزارية الإفريقية لمدة عامين اتسما بالعديد من المبادرات القيمة التى أسهمت بتسريع وتيرة التحول الرقمى فى القارة.

وأعربت الدكتورة أمانى أبو زيد، مفوض الاتحاد الإفريقى للبنية التحتية والطاقة والمعلوماتية، عن سعادتها بما توصل إليه البريد المصرى من تطور فى البنية التحتية والخدمات الحديثة المتميزة المقدمة للعملاء والذى يجعله نموذجا يحتذى به فى القارة فى مجالات التحديث والتطوير والخدمات الرقمية والمالية.

كما اصطحب الدكتور شريف فاروق، الدكتورة أمانى أبو زيد، فى جولة تفقدية داخل متحف البريد والذى يضم العديد من المقتنيات الأثرية التى توثق تاريخ البريد على مر العصور و الذى تم تحديثه و ترميمه و تزويده بأحدث التقنيات مع الحفاظ على الطابع الأثرى .

وفى نهاية اللقاء أهدى الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى درع البريد المصرى الى الدكتورة أمانى أبوزيد، مفوض الاتحاد الإفريقى للبنية التحتية والطاقة والمعلوماتية.

تضم قطع غيار وإكسسوارات سيارات..

«إى أسواق مصر» تضم منتجات «ريدى بارتس غبور» للمنصة الإلكترونية

وقّعت شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية "إى أسواق مصر" التابعة لمجموعة "إى فاينانس للاستثمارت المالية والرقمية"، مذكرة تفاهم مع شركة ريدى بارتس التابعة لمجموعة "غبور أوتو"، وذلك لعرض وتسويق منتجات "ريدى بارتس" من قطع غيار وإكسسوارات سيارات على منصة "أسواق مصر" الإلكترونية التابعة لشركة "إى أسواق مصر".

وتضمنت الاتفاقية، إتاحة ملحقات وقطع غيار "ريدى بارتس" على منصتى التجار B٢B ومنصة المستهلك B٢C بمواصفات قياسية وأسعار تنافسية للشراء والتوصيل من خلال منصة "أسواق مصر" الإلكترونية؛ وذلك بتضمين المنصة لمتجر إلكترونى خاص بشركة ريدى بارتس "غبور أوتو"، والذى سيتم إنشاؤه لعرض جميع قطع غيار وإكسسوارات الشركة على منصة "أسواق مصر" الإلكترونية التى سيتم إطلاقها رسمياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

وتعتمد منصة "أسواق مصر" الإلكترونية -التى تم إطلاق التشغيل التجريبى لها- على تطوير سلاسل الإمداد وتحديثها حتى تصبح سلاسل قيمة مضافة عن طريق التجارة الإلكترونية، وذلك عن طريق توفير كافة المنتجات ابتداءً من المنتجات الأولية والمنتجات التامة وصولاً إلى منتجات الشركات التجارية والمصانع، كما توفر المنصة تسهيلات الدفع الإلكترونى بمختلف أشكاله، بالإضافة إلى برامج التمويل إلكترونية لإتاحة فرصة أكبر لوصول منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى لأكبر قاعدة من العملاء داخل مصر وخارجها.

وأعرب محمد يحيى رئيس مجلس إدارة شركة ريدى بارتس "غبور أوتو"، عن سعادته بهذا التعاون والذى سيكون نافذة كبيرة لتسويق منتجات الشركة فى السوق الإلكتروني، حيث أن سوق التجارة الإلكترونية فى مصر هو سوق واعد وبفضل تكنولوجيا التشغيل من منصة "أسواق مصر" سيتم فتح أسواق جديدة محلياً ودولياً لهذا القطاع الاستراتيجى من المنتجات.

وأعرب إسلام مأمون العضو المنتدب لشركة "إى أسواق مصر"، عن اعتزازه بالتعاون مع شركة "غبور أوتو" وأنه أصبح بإمكان المنصة إضافة منتجات وقطع غيار السيارات والمركبات بما يساعد على تسويق منتجات "غبور أوتو" بأفضل طريقة ممكنة ووصولها لأكبر شريحة من التُجار والمستهلكين بأفضل الأسعار مع تطبيق أسهل الإجراءات.

وكشف محمود عثمان رئيس قطاع التجارة الإلكترونية بشركة "إى أسواق مصر"، أن شركة "غبور أوتو" ستكون الراعى الاستراتيجى لمبيعات قطاع إكسسوارات وقطع غيار السيارات وسيتم تنسيق العديد من الأنشطة المشتركة من أجل رقمنة المبيعات للتجار والمستهلكين لهذة المنتجات.

لتطبيق خطة التحول الرقمى..

«أورانج مصر» تشارك «الضمان» فى إطلاق برنامج «إنجز»

وقعت شركة الضمان بروتوكول تعاون مع شركة أورانج مصر، وذلك فى إطار استراتيجية كل من شركة الضمان وشركة أورانج لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودور شركة الضمان الرئيسى والمعنى بتوظيف تقنيات وآليات الضمان المتعددة لتيسير حصول رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب من المؤسسات المالية المختلفة.

وقامت نجلاء بحر العضو المنتدب لشركة الضمان بتوقيع البروتوكول مع هشام مهران نائب الرئيس التنفيذى لقطاع الأعمال بشركة أورانج مصر وبحضور قيادات من الشركتين فى ضوء إطلاق برنامج الضمان الجديد بالشركة "إنجز".

ويعد " إنجز" أول برامج الشركة فى إطار تطبيقها لخطة التحول الرقمى التى بدأت منذ نهاية عام ٢٠٢١، والتى من أهم أهدافها رفع كفاءة الخدمات المقدمة للشركاء والعملاء وتقديم تجربة مستحدثة لأصحاب الأعمال توفر الوقت وتتسم بالمرونة اللازمة لتلبية مستوى توقعات العملاء المتزايد .

ويوفر برنامج "إنجز" من خلال منصته الرقمية خدمة متكاملة لأصحاب الأعمال تضمن تسهيل حصولهم على التمويل المطلوب من الشركاء من البنوك (بأفضل الشروط وبأقل الإجراءات والمستندات وبدون مصاريف إضافية) مع الاستفادة من كافة التسهيلات المتاحة لهذا القطاع بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دعم فنى أو استشارى وما يتناسب مع طبيعة النشاط.

وتتيح منصة "إنجز" الرقمية كافة المعلومات الخاصة بالبرنامج من المعايير المطلوبة وفرص التمويل المتاحة واسماء البنوك المشاركة وإمكانية التقدم بطلب التمويل أون لاين مصحوبة بالأوراق اللازمة ومتابعة تطورات الطلب والتواصل بشأن التوجه للبنك المرشح للحصول على التمويل اللازم من خلال نفس المنصة الرقمية ودون الحاجة إلى الذهاب أو الاتصال بالفرع.

وقد لفتت نجلاء بحر إلى أن هذا البروتوكول سيوفر فرصة رائعة وميزة مضافة لعملاء برنامج "إنجز" للاستفادة من عروض وخدمات شركة أورانج مصر المتعددة والمتنوعة والتى من الممكن أن تساعد على تسهيل إدارة وتطوير أعمالهم لتحقيق المزيد من النجاح.

«البريد» تبحث التعاون مع هيئة الاستثمار

التقى حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد؛ بهدف بحث مختلف أوجه التعاون المشترك بين الجانبين.

واشاد حسام هيبة، الرئيس التنفيذى لهيئة الاستثمار بالتطوير الشامل الذى يشهده البريد المصرى من حيث الشكل والمضمون والتوسع فى شبكة الفروع وميكنة الخدمات التى يقدمها، واستحداث خدمات وأنماط جديدة من الخدمات تتيح فرص جيدة للاستثمار، مؤكداً أهمية ودور البريد المصرى لخدمة كافة المصريين.

وقدم الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد التهنئة لـ حسام هيبة على توليه رئاسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، فى وقت بالغ الأهمية لجذب مزيد من الاستثمارات، مؤكدا حرص الهيئة على فتح آفاق التعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بما يتيح تعظيم استثمارات البريد المصرى وتحقيق أقصى استفادة منها موضحاً أن هذا اللقاء يهدف إلى بحث أوجه التعاون المشترك بين البريد المصرى والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

OPPO تخطط لاستراتيجية طموحة بالسوق المصرى

أعلنت شركة OPPO أنه لا صحة على الإطلاق حول ما تم تداوله من شائعات فى بعض منصات التواصل الاجتماعى والمواقع الإخبارية حول نية الشركة الخروج من السوق المصري.

وتؤكد OPPO ان كل انشطة الشركة وأعمالها فى مصر تسير بشكل طبيعى واعتيادي، حيث تعتبر السوق المصرى أحد أهم الأسواق الواعدة فى المنطقة وأن لديها ثقة كبيرة فى الإمكانيات الكبيرة المتوافرة فيه، وتلتزم الشركة على الدوام بتقديم أفضل المنتجات والخدمات لقطاع واسع من عملائها فى مصر بعد تحقيق العديد من النجاحات خلال الأعوام السابقة، وتخطط OPPO للاستمرار فى استراتيجيتها الطموحة فى مصر خلال الفترة القادمة.

وستواصل OPPO البحث عن المزيد من فرص العمل مع الشركاء المحليين، وتستمر OPPOفى التزامها بتلبية متطلبات المستخدمين المصريين وستسعى دائما لتقديم منتجات وخدمات عالية الجودة فى السوق المصري.

وسوف تتخذ الشركة كل الخطوات اللازمة للتحقق من مصدر هذه الشائعات لحماية حقوق ملكية العلامة التجارية.

World Health Organization (WHO) meets with President El-Sisi to discuss assistive technology

The United Nations Development Programme (UNDP) estimates that there are 12 million people living with disabilities in Egypt

Following a series of virtual meetings on assistive technology with WHO and the International Society for Prosthetics and Orthotics (ISPO), Egypt's President H.E. Abdel-Fattah El-Sisi requested a WHO mission to support Egypt's goal of leaving no one behind and realizing the rights of people with locomotor disability to enjoy health and well-being.

Assistive technology refers to the delivery of assistive products and services that maintain or improve an individual's functioning and independence, thereby promoting their well-being, including, for example, hearing aids, wheelchairs, or prostheses.

The United Nations Development Programme (UNDP) estimates that there are 12 million people living with disabilities in Egypt, and while there is lack of country-specific data on the availability of assistive technology, it is estimated that globally only 1 in 10 people in need have access to assistive products.

"WHO's Constitution recognizes the highest attainable standard of health as a fundamental right of every human being, a concept that is aligned with Egypt's Vision 2030"

One of the President's key initiatives is to establish an industrial complex for prosthetics and orthotics assistive technology that will enable Egypt to become an internationally-recognized physical rehabilitation centre to both meet national needs and be a regional hub for manufacturing and service provision. The first phase will focus on people with locomotor disability.

As well as a desk review and virtual meetings, the WHO mission conducted field visits to several health care facilities across different governorates to assess the opportunities for integrating assistive technology services within the current essential services packages. Subsequently, the mission held a series of plenary discussions and presentations with the different government stakeholders.

Headed by the WHO Representative in Egypt, Dr Naeema Al Gasseer, the WHO Team Lead for Assistive Technologies and Medical Devices, Dr Chapal Khasnbis and the President of ISPO, Dr Claude Tardif, the WHO team met with President El-Sisi, Egypt's Prime Minister H.E. Dr Mostafa Madbouly, the Minister of Health and Population, Dr Khaled Abdel Ghaffar, and other relevant ministers and heads of national entities.

In response to the President's call for action, Dr Al Gasseer said, "WHO's Constitution recognizes the highest attainable standard of health as a fundamental right of every human being, a concept that is aligned with Egypt's Vision 2030. President El-Sisi stressed the importance of expediting support to this large category of persons with disabilities to allow them to live healthy and productive lives with a positive return for their communities, societies and economies".

"We commend Egypt's efforts to leave no one behind. WHO stands ready to provide the support needed, with its partners, to assist not only the 12 million people living with disabilities in Egypt but also the estimated 36 million people who are affected by disability in Egypt, given the impact of disability on the families of these individuals," she added.

The mission together with a national committee has identied the steps to be taken immediately, a plan for the way forward and the means to mobilize the necessary technical and financial support.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
3-1-2023
NO.272
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

New World Bank Financing Will Expand and Strengthen Egypt's Flagship Social Protection Program

Investing in human capital is integral to national development and Egypt has made notable progress towards building a more integrated and inclusive social protection system

The World Bank announced yesterday US$500 million in financing to expand and strengthen Egypt's flagship Social Safety Net Program, also known as Takaful and Karama. The new financing marks a third phase of collaboration between the World Bank and the Government of Egypt to support the establishment of an efficient and effective cash transfer program and to introduce beneficiaries to interventions that generate sustainable incomes and help people to graduate out of poverty.

Investing in human capital is integral to national development and Egypt has made notable progress towards building a more integrated and inclusive social protection system. A cornerstone of Egypt's social protection system is the Takaful and Karama program (TKP), which as of June 2022, covers 3.69 million households (approximately 12.84 million individuals). Women represent 74 percent of card holders/ direct beneficiaries, and 67 percent of the cash goes to Upper Egypt.

The adverse economic impact of recent global events such as COVID-19 and the war in Ukraine added urgency to strengthen and expand the flagship program and to boost the resilience of vulnerable households in the face of future shocks.

"The timing of the program is particularly important as the Government is expanding social safety nets to mitigate the repercussions of exogenous price shocks"

"The new financing agreement builds on the success of the first and second phases of Egypt's Takaful and Karama program and initiates its third phase of cooperation. The timing of the program is particularly important as the Government is expanding social safety nets to mitigate the repercussions of exogenous price shocks by enhancing cash transfers, strengthening institutional capacities and providing technical support. The ongoing collaboration with the World Bank continues to support the country in maintaining and enhancing positive human capital outcomes." said H.E. Dr. Rania A. Al-Mashat, Egypt's Minister of International Cooperation.

The latest financing builds on the longstanding partnership with the Ministry of Social Solidarity (MOSS) through the "Strengthening Social Safety Nets Program", which started in 2015 to support TKP. Additional World Bank financing in 2019 further enhanced TKP and introduced the economic inclusion program called FORSA, which helps to create livelihood opportunities through wage employment and providing assets that enable beneficiaries to generate sustainable incomes. Assets provided by the program include sewing machines, livestock and poultry, post-harvest food processing and production units, waste recycling machinery, handicraft and knitting machinery, beekeeping equipment and small greenhouses. FORSA also provides beneficiaries with the technical and financial know-how needed to effectively operate and profit from those assets. The new financing will further support TKP in reaching the poorest and most vulnerable households while providing them with financial products and services.

The new financing aims to a) expand the program's coverage and b) enhance the program's social registry by making it more adaptive to respond to emergencies, including climate-related shocks; and c) enhance access of the poor and vulnerable to economic inclusion opportunities, paving the way for more sustainable livelihoods that do not depend on cash transfers.

"Takaful and Karama is Egypt's main social safety net program that supports social justice policies, and promotes inclusion of the country's most poor and vulnerable households including families with school age children, elderly, orphans and people with disabilities," said H.E. Dr. Nivine El Kabbag, Egypt's Minister of Social Solidarity. "This new financing continues our collaboration with the World Bank on this very important program, and will help support government efforts to build an integrated, adaptive and shock responsive social protection system, in view of the challenging global context."

Over the years, MOSS has leveraged Takaful and Karama's social registry to link beneficiaries to other national social protection programs, including, subsidized health insurance, food ration cards, the "Two is Enough" family planning program, and the "First 1000 Days" healthy nutrition project which begins at pregnancy and ends at the child's second birthday. The new financing will continue to support efforts to address the multidimensional aspects of poverty and vulnerability by linking beneficiaries to additional cash-plus interventions as well as other social protection programs, including FORSA. Beneficiaries will also have access to the "Waai" program, which raises awareness on many social and behavioral issues.

"This new financing very much resonates with the bank's FY 23-27 Country Partnership framework with Egypt which puts the Egyptian people at the center of its strategy, and seeks to create conditions for green, resilient, and inclusive development including through supporting the enhancement of Egypt's human capital," said Marina Wes, World Bank Country Director for Egypt, Yemen, and Djibouti.

President El-Sisi Follows-up on the Development of the Country's Port System

This development shall also include creating logistics zones to increase their capacity, thereby enhancing their ability to boost international trade, exports and imports

Today, President Abdel Fattah El-Sisi met with Prime Minister, Dr. Mostafa Madbouly, Minister of Transport, Lieutenant-General Kamel al-Wazir and Presidential Advisor for Urban Planning, Major General Amir Sayed Ahmed.

The Spokesman for the Presidency said the meeting followed-up on the upgrading of the port system nationwide.

"The meeting also discussed progress in completing and upgrading the Ports of East Port Said and Damietta in partnership with international expertise and the private sector"

President El-Sisi gave directives to upgrade the ports in an integrated developmental manner that extends to the surrounding areas of the ports. This development shall also include creating logistics zones to increase their capacity, thereby enhancing their ability to boost international trade, exports and imports. This shall solidify Egypt's position as a regional and global logistics center and also in the Mediterranean and Red Seas Basins. The President stressed that the progress of nations depends primarily on the transport network of ports, airports, roads and hubs as supportive infrastructure for all sectors of the state.

The Minister of Transport briefed the President on ongoing efforts to upgrade and improve the various ports on the country's coasts, particularly with regard to redesigning and planning them as well as raising their efficiency by constructing breakwaters, dredging and deepening shipping lanes, and establishing new berths to accommodate giant ships. This is in addition to developing the management and operation systems in partnership with the private sector of extensive international experience. This aims to end accumulation of goods in ports and ensure their smooth transit, whether it is related to the exit of exports to global markets or the reception of imports of basic production requirements, which will contribute to doubling the country's local production and creating jobs in sectors that depend on the efficiency of ports, mainly agriculture and industry.

The Minister of Transport reviewed efforts to upgrade the Alexandria Grand Port, which will include the Port of Alexandria, the Port of Dekhila and Al-Max Port. The meeting also tackled progress in the construction of the infrastructure for new storage yards, a multi-purpose terminal, a large breakwater, and various logistics zones in addition to the improvement of the marine services berth in the port.

The meeting also discussed progress in completing and upgrading the Ports of East Port Saed and Damietta in partnership with international expertise and the private sector.

President El-Sisi was updated on work progress in the development of Ain Sokhna Port and the Sokhna / Dekhila axis, in addition to Line 1 of the express electric train, which will link the Red Sea with the Northern Coast (Ain Sokhna / Alexandria / El Alamein / Marsa Matruh) with a length of 675 km and a total of 34 stations. It is regarded as a huge modern addition to the transport system in Egypt.